

إعداد

أ.د. عبدالله بن عبدالعزيز الفالح




صياغة التخريج

ح عبد الله عبد العزيز عبد الله الفالح ، ١٤٤٠ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الفالح ، عبد الله عبد العزيز

صياغة التخريج / عبد الله عبد العزيز الفالح

المدينة المنورة ، ١٤٤٠هـ

٧٢ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٥-٧٠٨٣-٠٢-٦٠٣-٩٧٨

١- الحديث - تخريج أ . العنوان

ديوي ٢٣٧,٦ ١٤٤٠/٦٩٣٢

رقم الإيداع ١٤٤٠/٦٩٣٢

ردمك: ٥-٧٠٨٣-٠٢-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩ م





مكتبة الميمنة المدنية
المملكة العربية السعودية
المدينة المنورة جنوب الجامعة الإسلامية
هاتف: 00966148473148
جوال: 00966558343947



دار الميمنة للنشر والتوزيع
سورية - دمشق
هاتف: 00963115827281
جوال: 00963933119455
daralmimna@gmail.com



إعداد

أ.د. عبد الله بن عبد العزيز الفالح



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذا بحث تعليمي «مرجعي» في موضوع أحسب أن حاجة الباحثين له مُلِحّة[١]؛ وهو موضوع صياغة التخريج وعرضه وتحريره بصورة تنطلق من أصول علم الحديث وقواعد النقد، وتصل إلى نتائج صحيحة في ضوء ذلك، وتظهر ذلك للقارئ بأسلوب سهل مُفْهِمٍ مقنع.

ولا شك أن مهارات التعبير والكتابة العلمية مهمة للباحثين عمومًا في علوم السنة وغيرها لإفادتها حسن عرض المسائل وتوصيلها لمن يطلبها؛ وربما كان الأقل علمًا أنفع وأكثر فائدة من الأكثر علمًا لجودة بيانه وحسن عرضه.

وذلك أن معرفة العلوم أمر، وتبليغها وإيصالها للقراء والمتلقين أمر آخر، ولقد طلب موسى عليه السلام من ربه أن يرسل معه أخاه هارون، وعلل ذلك بقوله: ﴿وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ

(١) ذكر العلامة ابن جماعة رحمه الله في تذكر السامع والمتكلم ص ٣٠ أن الأولى للمؤلِّف أن يعتني بما يعم نفعه، وتكثر الحاجة إليه وليكن اعتناؤه بما لم يُسْبَق إلى تصنيفه.

أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [القصص: ٣٤].

وتكتسب هذه المهارات غالبًا من خلال:

- دراسة العلم الذي يريد الكتابة فيه وإتقان أصوله وقواعده.
- معرفة ما يحتاج إليه من العلوم المساعدة المرتبطة بهذا العلم.
- الخبرة بعلوم اللغة والأدب والإنشاء.
- الممارسة والدربة والخبرة بأساليب أهل العلم السابقين الذي كتبوا فينسج على منوالهم، ويستفيد من أساليبهم.

ولذا فإن من يكتب في التخريج لا بد له من معرفة طرق التخريج ومصادره، ومعرفة العلوم المساعدة والمرتبطة بهذا العلم كعلم مصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل، وعلم النقد والعلل وما يتصل بذلك.

ويضيف لذلك مطالعة كتب العلماء والمحققين في تخريج الأحاديث وتعليلها، والتمرن على كتابة التخريج بمحاكاتها في منهج الصياغة حتى تكون لدية الملكة والخبرة.

ولعل هذا الأمر الأخير هو السبب في عدم وجود كتابات مختصة بصياغة التخريج؛ لكون أهل العلم يرون أن الصياغة تعدّ علمًا تطبيقيًا يعرف بالخبرة والممارسة والمحاكاة غالبًا، وتوجيه المشايخ وإشرافهم، ولا يحتاج الممارس للتخريج والمختص بصنعته في أغلب الأحوال إلى تنظير وتقعيد لذلك.

وعلم التخريج يتضمن ثلاثة علوم:

الأول: طرق البحث عن الحديث.

وعنيت الكتب المعاصرة المؤلفة في التخريج -وهي كثيرة جدًّا-

بالتعريف بطرق البحث عن الحديث، والوقوف عليه في المصادر الحديثية، بحيث كان الموضوع الأغلب لأكثر تلك الكتب هو:

الأول: طرق البحث عن الحديث والوصول إليه، مثل تخريج الحديث عن طريق لفظة منه أو طرفه أو موضوعه.

الثاني: التعريف بالكتب والمصادر التي يحتاجها الباحث في تخريج الحديث.

الثاني: دراسة الأسانيد[١].

وهو علم واسع لتعلقه كثيرًا بعلم الجرح والتعديل، ونقد الحديث وعلله، وأنواع كثيرة من علم المصطلح، فبه يعين الرواة المهملون والمبهمون، وعن طريقه تدرس أحوال الرواة، وينظر في وجوه الطعن الموجهة إليهم، من جهالة، وجرح مطلق، وجرح نسبي، وتدليس، واختلاط، وبدعة، وخفة ضبط وغير ذلك، بالإضافة لدراسة اختلافات الرواة، والترجيح بينها، ومعرفة الشاذ والمنكر، وزيادات الثقات المقبولة والمردودة.

وأُلف فيه مؤلفات مفردة[٢]، وأفراد موضوعاته موجودة في مظانها في

---

(١) وهو من علم التخريج أو هو علم ملازم له لصعوبة الفصل بينه وبين عزو الحديث وتوثيقه.

(٢) مثل: تيسير دراسة الأسانيد لعمرو عبد المنعم سليم، ومنهج دراسة الأسانيد والحكم عليه للدكتور وليد العاني، ودراسة الأسانيد للدكتور عبد العزيز العثيم.
كما أن بعض الكتب المؤلفة في التخريج تناولت مباحث دراسة الأسانيد مثل كتاب أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور الطحان، وكتاب التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمد عمر بازمول، والواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد لجماعة من المؤلفين نشر جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث.

كتب المصطلح والجرح والتعديل لكنها تحتاج إلى مزيد بيان في كيفية تطبيق تلك القواعد والضوابط، والتعبير عنها وتوظيفها بكتابة حديثية محررة.

الثالث: صياغة التخريج.

وهو كيفية تنظيم معلومات التخريج، وسبكها، وترتيبها وعرضها للقارئ بعبارات ومنهجية واضحة مفهومة، منطلقة من أصول الرواية وقواعد النقد، وصولًا إلى أحكام ونتائج صحيحة.

واجتهدت في هذا الكتابة قاصدًا تحرير منهجية مناسبة لعرض التخريج وتنظيمه بعد تحليل معلوماته ومقارنتها، لإفادة الدارسين لصنعة التخريج، ولتكون منطلقًا بإذن اللَّه لجهود أخرى تسهم في ضبط الصياغة الحديثية، وتسهيلها وتجويدها.

ولا شك أن الصياغة العلمية للتخريج يحكم جزءًا كبيرًا منها قواعد علمية، وضوابط مقررة عند أهل الفن كسبر المرويات، وترتيب المتابعات، وبناء النتائج على المقدمات، والترجيح باعتبار الأدلة والقرائن، وترك التقوية بما يعل، ونحو ذلك.

ويبقى منها جزء آخر اجتهادي تعبيري بياني، يرجع لمهارات الباحث اللغوية والتعبيرية وذوقه البياني، وقدرته على ترتيب الأفكار والتعبير عنها، وأعترف أني اقتحمت هذا المجال الذي تختلف فيه الاجتهادات والآراء، ويتضمن قضايا عدة أسلوبية أو تنظيمية ترجع للذوق العلمي والتعبير البياني كما هو الحال في سائر العلوم والتصانيف.

والمقصود الوصول إلى صياغة مناسبة مستقاة من تصرفات أئمة المحدثين، وواضحة للقراء والمستفيدين.

- **خطة البحث:**

جعلت البحث في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فهي بيان أهمية البحث وخطته ومنهجه.

وأما التمهيد: ففيه خمس مقدمات تأسيسية لموضوع البحث.

وأما المباحث فهي:

المبحث الأول: جمع مادة التخريج وتنظيمها.

المبحث الثاني: العزو إلى المصادر

المبحث الثالث: حكاية الأسانيد.

المبحث الرابع: سوق المتون ومقارنتها.

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

- **منهج البحث:**

- جمع المادة العلمية من مظانها في الكتب الحديثية، وذكرت أهمها في المقدمة الرابعة من التمهيد لهذا البحث، واستغنيت بذلك عن تكرار العزو والتوثيق إليها لأنّ غالبها تطبيقات وتصرفات متكررة في تلك المصادر.

- ترتيب مادة البحث ترتيبًا موافقًا لواقع صياغة التخريج.

- ترتيب مادة المباحث سوى الأول على تمهيد، وتأصيل، وتفصيل، وجدول بأهم المصطلحات والعبارات المستعملة عند أهل العلم.

ويتضمن التمهيد مقدمة تأصيلية تأريخية في موضوع المبحث.

ويتضمن التأصيل خلاصة لأهم موضوعات المبحث قبل الدخول في تفاصيله المتشعبة التي تذكر في التفصيل.

وأما الجدول ففيه ذكر أهم المصطلحات والعبارات المستعملة فيه لإمداد الباحث بحصيلة مصطلحية لغوية يستعملها في كتابته لتختصر له الوقت، وتجود له الأسلوب.

- تقديم المنهج الأغلب في الصياغة وتأخير الاستثناءات وما يقع نادرًا أو أحيانًا.

- الاهتمام بتوضيح العلة والفائدة من بعض الصياغات لأن معرفة الباحث للهدف مما يكتب يساعده في اختيار نوع ما يكتب وحجمه.

- العناية بالأمثلة لطبيعة البحث التعليمية.

هذا، وأسأل اللَّه سبحانه أن يخلص نيتي، ويسدد قولي وفعلي، وينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه، كما آمل ممن يطلع على هذه الكِتابة أن يفيدني بملحوظاته واقتراحاته على بريدي الإلكتروني: (Alfaleh1@hotmail.com).

* * *

تمهيد

يحسن قبل البدء بقضايا صياغة التخريج التفصيلية التمهيد بمقدمات توضح مفهوم صياغة التخريج، وتبين أهميته، ومصادره.

• المقدمة الأولى: مفهوم صياغة التخريج.

الصِّياغة بكسر الصاد: مصدر «صَاغ الشيء، يَصوغه، صَوغًا: هيّأه على مثال مستقيم، وسبكه»[1].

ويمكن التعبير عن مفهوم صياغة التخريج بأنها: تهيئة معلومات التخريج والتعبير عنها بصورة مطابقة لواقع المصادر، ومراعية للقواعد الحديثية، وواضحة للقارئ.

وتشمل التهيئة: الكتابة، والترتيب، وإنشاء العبارات، وتحويل الكلام من لفظ إلى لفظ آخر، والتأليف ونحو ذلك من الألفاظ التي استخدمت في تفسير الصياغة في المعاجم القديمة والحديثة.

ويستعمل في التعبير عن صياغة التخريج عبارات أخرى، مثل: عرض التخريج، تحرير التخريج، وصناعة التخريج، وغير ذلك.

واخترت عبارة: «صياغة التخريج» لشيوعها، وكونها أدل على المراد.

---

(١) تاج العروس ٦/ ٢٣ مادة ص ا غ، ومنه: صيغ الأداء عند المحدثين، وهي الألفاظ التي يعبّر بها الراوي عن كيفية تحمله للحديث.

• **المقدمة الثانية: الفرق بين واقع التخريج وصياغته.**

يمكن تقسيم عمل المخرج إلى ثلاث مراحل:

(١) البحث والجمع.

(٢) التنظيم والدراسة.

(٣) التعبير والصياغة.

وتكون المرحلة الثالثة مبنية على المرحلتين اللتين قبلها، ولا يلزم أن تكون تعبيرًا عما وقع في المرحلتين السابقتين، بل ينتقي الباحث مما جمعه ودرسه ما تتطلبه أصول الكتابة الحديثية في تخصصه، وما يحقق النتائج التي يريد أن يصل إليها في كتابته، ولا ينبغي للباحث أن يكتب كل ما قام به من بحث وعمل وتنظيم ودراسة.

ولا شك أن كثيرًا مما يقوم به الباحث للوصول إلى المعلومات إنما يعني القارئ منه ثمرته النهائية، فإذا قام الباحث مثلًا بتخريج حديث ما، ورجع إلى كتاب تحفة الأشراف، وجامع الأصول، والجامع الصغير، وتوصل من خلالها إلى أن الحديث خرجه الإمام البخاري، فينبغي أن يعزوه للبخاري مباشرة؛ لأنها الثمرة المقصودة؛ ولا يحتاج إلى ذكر تلك الكتب والوسائل التي توصل بها لهذه المعلومة.

ويوضح هذا أيضًا أن الباحث قد يعمل على تخريج حديث لعدة أيام، فلا يجده في المصادر، وحينئذ يكتفي بكتابة: (لم أقف عليه)، ولا يشير إلى ما قام به وعاناه واقعًا من الرجوع للكتب والمصادر ومطالعتها.

ويمكن النظر إلى الكتابة العلمية بملحظين:

- ملحظ تقويم الكاتب، ويراعى كثيرًا في البحوث الأكاديمية لترتب

منح الدرجة على التأكد من قيام الباحث من خطوات واجراءات المنهجية العلمية الصحيحة.

- وملحظ إفهام القارئ.

وإذا أمكن تحصيل الأمرين فهو غاية المراد، إلا أنه يعسر في كثير من الأحوال تحصيلهما معًا، لاختصار الكتابة أو لأمور أخرى، فينبغي تقديم حظ القارئ، والتجاوز عن إيضاح بعض مقدمات النتيجة التي يكتبها الباحث بشرط أن لا تخل بصحة النتائج واتساقها مع المقدمات، وهو موجود كثيرًا في تصرفات كبار المحققين والمؤلفين، فإنهم يتجاوزون كثيرًا ذكر طرق الوصول لما كتبوه، ويدعون كثيرًا من تفاصيل تراجم الرجال ودراسة الأسانيد والعلل.

ومما يستطرف هنا: ما كتبه العلامة المعلمي رحمه الله فإنه أطال على غير عادته في إحدى حواشيه على كتاب الإكمال لابن ماكولا، فكتب عشر صفحات، ثم قال: (قد أمللت القارئ، ولم أملّ، وحسبي أن يكون ما أثبته نموذجًا لما يقاسيه المعنيون بتحقيق الكتب، وإن أحدهم ليتعب نحو هذا التعب في مواضع كثيرة جدًّا، ولكنه في الغالب ينتهي إلى أحد أمرين: إما عدم الظفر بشيء، فيكتفي بالسكوت، أو بأن يقول «كذا» أو نحوها، ولا يرى موجبًا لذكر ما عاناه في البحث والتنقيب، وإما الظفر بنتيجة حاسمة؛ فيقدمها للقراء لقمة سائغة، ولا يهمه أن يشرح ما قاساه حتى حصل عليها، والله المستعان)[١].

ولعل اختلاف النظر إلى هذين الملحظين هو من أهم أسباب وقوع بعض الاختلاف بين مناهج الباحثين والأقسام العلمية في صياغة التخريج[٢]؛ لأن

(١) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا - تحقيق الشيخ المعلمي ٦/ ٣٣١.

(٢) وهناك أسباب أخرى لا يتسع المقام لذكرها، والمقصود هنا إبراز أهمية هذه القضية.

بعض الأقسام العلمية مثلًا تراعي كثيرًا شرح الباحث لكيفية دراسته للإسناد، وتطالبه بتفصيل ذلك للتأكد من التزامه بالمنهج العلمي التفصيلي في دراسة الحديث والحكم عليه وإن لم يكن ذلك مهمًا للقارئ.

• **المقدمة الثالثة: أهمية تحرير صياغة التخريج:**

تظهر أهمية تحرير صياغة التخريج بمعرفة فوائده وثمراته، ومنها:

١- صحة النتائج فيما يتعلق بدرجة الحديث، والتصحيح والإعلال والترجيح.

٢- إفهام القارئ وإقناعه بأحسن عبارة وأسهل أسلوب.

٣- تحقيق مقاصد التخريج وفوائده (وهي كثيرة مذكورة في كتب التخريج[١]).

٤- البعد عن الحشو والتطويل بما لا يفيد.

• **المقدمة الرابعة: مصادر صياغة التخريج.**

والمقصود هنا: المصادر التي استقيت منها مادة هذا البحث، بحيث يراجعها من أراد الاستزادة والتوسع، ويكون بعضها -ولا سيما المتقدم منها- معيارًا لاختيار أو ترجيح بعض الأساليب وطرق الصياغة على بعض.

١- المصادر الحديثية المسندة، ولا سيما صحيح مسلم، وابن خزيمة وغيرهما.

---

(١) انظر مثلًا: التأصيل للشيخ بكر أبو زيد ص ٧٠ وما بعدها، المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها ص ١٤.

٢- تطبيقات العلماء المحدثين للتخريج في كتبهم المتنوعة في الحديث والشروح والفقه وغيرها .

٣- كتب التخريج المفردة المتقدمة مثل : نصب الراية والتلخيص الحبير .

٤- تطبيقات المبرزين من أهل العلم المعاصرين كالشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

٥- خطط الرسائل العلمية ، مع الاستعانة بالممارسة الأكاديمية في التدريس والإشراف والمناقشة .

٦- إفادات المختصين والممارسين لصنعة التخريج من مشايخ كرام ، وباحثين متميزين .

• المقدمة الخامسة: عناصر صياغة التخريج.

تتكون صياغة التخريج من جزئين أساسين :

الأول: التوثيق.

ويتضمن عزو الحديث للمصادر الحديثية ، وموضعه منها ، مع بيان كيفية إخراجهم للحديث ، وذكر أسانيده وألفاظه في تلك المصادر ، والباحث في هذا الجزء ليس له إلا وصف الواقع وحكاية الحال مع التلخيص والاختصار .

الثاني: الدراسة.

وتتضمن كل ما يحتاج إليه للوصول إلى درجة الحديث ، من الترجمة لرجال الإسناد ، وبيان العلل واختلافات الرواة سندًا ومتنًا ، والترجيح بينها ، وبيان أحكام العلماء ، وما يقوي الحديث أو يعارضه من الأسانيد أو المتون الأخرى .

ويكون الترتيب الإجمالي لعناصر التخريج غالبًا: العزو للمصادر، ثم حكاية للأسانيد، ثم سوق المتون، ثم الدراسة والحكم.

وربما بُدِئ بالحكم الإجمالي على الحديث تسهيلًا على القارئ[١].

وتكون الصياغة غالبًا في سياق متصل غير مفصول بعناوين فرعية إلا إذا كان التخريج للحديث موسعًا في صفحات، ويقع هذا في البحوث المطولة أو التي يقصد منها التدريب، وحينئذ يمكن تقسيم التخريج إلى عناوين، مثل:

- ترجمة رجال الإسناد.
- تخريج الحديث.
- الدراسة.
- الحكم.

- **المقدمة السادسة: أنواع التخريج.**

يمكن تقسيم التخريج باعتبار حجمه إلى ثلاثة أنواع:

الأول: التخريج المختصر.

وهو العزو لمصدر واحد، وبيان درجته عند الحاجة.

مثاله: قول النووي في خلاصة الأحكام[٢]:

---

(١) لا يمكن للباحث أن يقوم بالحكم على الحديث قبل استيفاء دراسته، إلا أنه يسوغ له أن يستوفي دراسته في مسودته وصولًا للحكم عليه، وعند الصياغة: يقدم الحكم على الحديث، فالحكم على الحديث مقدّم في الذكر لا في واقع العمل.

(٢) ٢/ ٩٥٣.

«وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «البسوا من ثيابكم البياض؛ فإنها من خير ثيابكم، وكفّنوا فيها موتاكم» رواه أبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح».

الثاني: التخريج المتوسط.

وهو عزو لعدة مصادر وذكر مخرج الحديث ومداره، وبيان درجة الحديث معللًا.

مثاله: قول ابن حجر في التلخيص الحبير[(١)]:

««حديث البسوا البياض؛ فإنها خير ثيابكم» الشافعي وأحمد وأصحاب السنن إلا النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي بمعناه من حديث ابن عباس، وفي لفظ الحاكم: «خير ثيابكم البياض؛ فألبسوها أحياءكم، وكفّنوا فيها موتاكم» صححه ابن القطان، ورواه أصحاب السنن غير أبي داود والحاكم أيضًا من حديث سمرة، واختلف في وصله وإرساله».

الثالث: التخريج الموسع[(٢)]:

وهو استيعاب لمصادر تخريج الحديث ودراسة الأسانيد والألفاظ والزيادات والاختلافات، والحكم على كل رواية.

مثاله: قول ابن الملقن في البدر المنير[(٣)]:

(أنه ﷺ قال: «البسوا البياض فإنها خير ثيابكم»، هذا الحديث صحيح، رواه الشافعي، وأحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان،

---

(١) التلخيص الحبير ٣/ ١٠٣٧.

(٢) في برنامج جامع خادم الحرمين للسنة، قسم التخريج إلى: (إجمالي، ومتوسط، وتفصيلي) مع وجود فرق في مفهوم هذه الأنواع عن المفهوم الذي ذكرته هنا.

(٣) البدر المنير ٤/ ٦٧١-٦٧٥.

والحاكم، والبيهقي، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول اللَّه ﷺ قال: «البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم».

ولفظ الشافعي: «من خير ثيابكم البياض فليلبسها أحياؤكم، وكفنوا فيها موتاكم».

ولفظ أحمد كما سقناه، وفي لفظ له كلفظ الشاهد الذي سيذكره الحاكم. (قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم. ولفظ الحاكم: «خير ثيابكم البياض فألبسوها أحياءكم، وكفنوا فيها موتاكم»، وقال ابن القطان أيضا: إنه حديث صحيح.

قال الحاكم: ولهذا الحديث شاهد صحيح: عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «البسوا الثياب البيض وكفنوا فيها موتاكم، فإنها أطهر وأطيب».

وهذا الشاهد صحيح كما ذكر، وقد أخرجه أيضا الترمذي، والنسائي، وابن ماجه من رواية ميمون بن أبي شبيب الكوفي، عن سمرة. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح).

ورواه أحمد في مسنده من حديث أبي قلابة، عن سمرة رفعه: «عليكم بهذه البياض فيلبسها أحياؤكم وكفنوا فيه موتاكم، فإنها من خير ثيابكم». ورواه الحاكم في مستدركه أيضًا في كتاب اللباس بلفظ: «عليكم بهذا الثياب البيض فليلبسه أحياؤكم وكفنوا فيه موتاكم، فإنه من خير ثيابكم». أو قال: «من خير لباسكم».

ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه؛ لأن سفيان بن عيينة وإسماعيل ابن علية أرسلاه عن أيوب. ثم ذكر ذلك عنهما بإسناده.

وقال ابن أبي حاتم في «علله»: سألت أبي عن هذا الحديث، وذكره بلفظ

الحاكم فقال: لم يتابع معمر على وصل هذا الحديث - حيث رووه عن أيوب عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن سمرة وإنما يرويه عن أبي قلابة، عن سمرة مرفوعًا.

قال الحاكم: وقد روي عن ابن عباس وسمرة بن جندب بزيادة فيه، أما حديث ابن عباس فلفظه أن رسول اللَّه ﷺ قال: «خير ثيابكم البياض، فألبسوها أحياءكم وكفنوا فيها موتاكم، وإن من خير أكحالكم الإثمد، فإنه يجلو البصر وينبت الشعر». ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وأما حديث سمرة فقد تقدم، قال: وله إسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه فذكر حديث سمرة بلفظ: «البسوا من الثياب البياض فإنها أطهر وأطيب، وكفنوا فيها موتاكم».

ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

قلت: وله شاهد من حديث عمران بن حصين، أخرجه الطبراني مع حديث سمرة؛ وشاهد آخر من حديث أنس، لكنه واه، قال ابن أبي حاتم في علله: سألت أبي عن حديث رواه حسن بن حكم بن طهمان، عن هشام الدستوائي، قال: أخبرني أبو عصام عن أنس مرفوعًا: «خير ثيابكم البياض فليلبسها أحياؤكم، وكفنوا فيها موتاكم». فقال: هذا حديث منكر جدا، باطل بهذا الإسناد.

قلت: وفي سنن ابن ماجه بإسناد كل رجاله ثقات - حتى عبد المجيد بن أبي رواد، وإن لينه أبو حاتم - من حديث أبي الدرداء: رفعه: «إن أحسن ما زرتم اللَّه به في قبوركم ومساجدكم البياض»).

وهذه الأنواع الثلاثة كلها مستعملة عند أهل العلم، ويختار الباحث منها ما يناسب الغرض من التخريج.

فإذا كان المقصود من التخريج ضبط النص وتحرير الألفاظ، وبيان

العلل، واختلاف الروايات فلا بد حينئذ من التخريج الموسع، واستيعاب المصادر الحديثية وأسانيدها وعللها.

وإذا كان موضع التخريج في بحث غير متخصص في الحديث، فيناسبه غالبًا التخريج المتوسط.

وإذا كان الحديث واردًا في خطبة أو محاضرة أو نحو ذلك مما لا يحتمل التطويل، فيكفيه هنا التخريج المختصر.

وقد كان يكون التخريج متوسطًا في بحث ما لكن يحتاج الباحث في بعض الأحاديث للتوسع لغرض صحيح كتقوية الحديث بطرقه، أو تحرير خلاف وارد فيه، أو توضيح الغامض أو المشكل في الإسناد أو المتن أو غير ذلك.

ويمكن أيضًا تقسيم التخريج باعتبار الغرض منه إلى قسمين:

الأول: التخريج العام.

وهو التخريج المعتاد في البحوث، ويكون الهدف منه توثيق الحديث والحكم عليه عمومًا.

الثاني: التخريج المقصود أو الموجه.

ويكون الغرض منه قضية خاصة، كثبوت لفظة معينة، أو قضية نقدية معينة.

❊ ❊ ❊

المبحث الأول

جمع مادة التخريج وتنظيمها

ومرحلة الجمع والتنظيم هي أساس كل ما يأتي في الصياغة؛ لأن استيفاء الجمع، وتصور طرق الحديث وألفاظه ومصادره، ثم تنظيمها بصورة صحيحة ينبني عليه دراسة الحديث والحكم عليه والتعبير عن ذلك.

ولعل أهم ما ينبه عليه في مرحلة الجمع ثلاثة أمور:

- طرق جمع مادة التخريج.
- طرق تنظيمها.
- شجرة الإسناد، وأفردتها لأهميتها.

وبيان هذه الأمور في المطالب التالية.

❋ ❋ ❋

المطلب الأول
طرق جمع مادة التخريج

يسلك المخرج أحد طرق البحث عن الحديث والوصول إليه، وهي مبسوطة موضحة في كتب كثيرة[١]، وهي في الجملة نوعان:

١- طرق إسنادية، كالبحث عن الحديث بواسطة راويه من الصحابة رضي الله عنهم، أو من يدور عليه الإسناد ممن بعد الصحابة، أو صفة إسنادية: ككون الحديث فردًا أو متواترًا.

٢- طرق متنية، كالبحث عن الحديث بواسطة لفظة منه يقل دورانها على الألسنة، أو بواسطة طرفه الأول، أو بواسطة موضوعه، أو بواسطة صفة متنية ككونه منسوخًا أو مصحفًا.

وقد شاع في عصرنا اعتماد المخرجين على برامج الحاسب الآلي، لسرعتها، وسهولة استخدامها، وتنوع طرقها، وفي ذلك فوائد جمة، إلا أن لها أيضًا محاذير ينبغي للمخرج أن يحرص على تجنبها، ومن أهمها:

(١) عدم دقة النتائج، ولاسيما عند البحث بواسطة لفظة معينة، فقد يكون الحديث مرويًّا بلفظة مرادفة، أو بزيادة حرف، أو وقع خطأ في إدخال

(١) انظر مثلًا: أصول التخريج ودراسة الأسانيد للطحان، والمدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها للدكتور عبد الصمد بن بكر عابد، كشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث سيد الأنام لعبد الموجود عبد اللطيف.

هذه الكلمة في البرنامج، أو اغفال إدخال حديث أو صفحة من كتاب، ونحو ذلك.

وكثيرًا ما يغتر بعض الباحثين بهذه النتائج الإلكترونية، فيصدر أحكامًا كبرى خاطئة لا يسوغ له إطلاقها، كما ترى في قول بعضهم: (هذا الحديث لم يروه أحد) أو (هذا الراوي لم يضعِّفه أحد) أو (هذا الحديث لا يوجد في الكتاب الفلاني -وهو موجود فيه-).

(٢) الجهل بالمصادر الحديثية، لاعتماد المخرج التام على البرامج الإلكترونية، وهذا يثمر أخطاء فاحشة، في العزو، والصياغة والنتائج، ويؤدي على المدى البعيد إلى جهل المخرج بمناهج المحدثين في الرواية والترتيب والحكم والاستنباط.

ومما ينصح به مستخدم البرامج التقنية: ترك الاعتماد الكلي عليها، بل هي فهارس تستعمل لتسهيل الوصول للمصادر الأصلية، فيرجع المخرج للكتاب الأصلي بعد معرفة موضعه من البرنامج.

وأيضًا: ينبغي له تنويع طرق البحث، فلا يكتفي بالبحث عن طريق لفظة واحدة، بل ينوع الألفاظ، ويرجع للمصادر التي هي مظنة تخريج الحديث، ويستعمل خدمة التخريج الموجودة في بعض البرامج المفيدة: كبرنامج حرف للكتب التسعة، وبرنامج جوامع الكلم، وبرنامج الملك عبد اللَّه للسنة، وهذه البرامج الثلاثة مع برنامج الشاملة لا ينبغي للمخرج أن يتجاهل شيئًا منها في تخريج الحديث إلكترونيًّا.

* * *

المطلب الثاني
طرق تنظيم مادة التخريج

بعد أن يقف المخرّج على الحديث في المصادر المختلفة، وينظر في الألفاظ والمتون وأحكام العلماء يحتاج إلى ترتيب تلك المعلومات بحيث يتمكن من استثمارها في دراسة الحديث وصياغة تخريجه والحكم عليه.

وهذه الدراسة في تخريج الحديث بحث علمي تنطبق عليه أصول البحث العلمي ومنهجيته وقواعده، فيستفيد المخرج من الكتب المؤلفة في طرائق البحث العلمي ومناهجه وهي كثيرة متداولة[1].

ومما ينصح به المخرج في تنظيم بيانات التخريج وترتيبها:

- القراءة الإجمالية الهادفة لنتائج البحث عن الحديث قبل البدء بالفرز والتنظيم، وذلك لتتضح له في ذهنه: القضايا الكلية العامة لتخريج الحديث، كالصحابة الذين رووا الحديث، وتعدد الطرق وقلتها، وأهم مصادر تخريج الحديث، وأهم ما أعل به، ومن سبقه في تخريج الحديث، ونحو ذلك؛ ليتمكن من اختيار الطريقة المناسبة لترتيب تلك النتائج والبيانات.

ويجب على الباحث أن يتجنَّب الاستغراق والانجرار مع كثرة

---

(١) انظر مثلًا: كيف تكتب بحثًا أو رسالة، للدكتور أحمد شلبي، ومناهج البحث وتحقيق التراث للدكتور أكرم العمري، وأبجديات البحث في العلوم الشرعية للدكتور فريد الأنصاري.

المعلومات، وأن لا يغرق في تفاصيل الطرق واختلاف الأسانيد قبل تحرير المحاور الكبرى والقضايا الأساسية، وهذه من أصول البحث العلمي، فإنهم مثلًا في الخطط يقسمونها إلى أبواب ثم إلى أجزاء أصغر وهي الفصول، ثم إلى أجزاء أصغر وهي المباحث وهكذا.

• العناية بأصول كتب السُّنة كالصحيحين، والسنن الأربع، ومسند أحمد وأبي يعلى والبزار، وصحيح ابن خزيمة وابن حبان ومستدرك الحاكم، وسنن الدارقطني والبيهقي، ومعاجم الطبراني الثلاثة بحيث يقدمها على غيرها أثناء الجمع الأولي، ويتأكد أن لا يفوته شيء من طرقها.

• ترتيب نتائج بحثه زمنيًّا –سوى ما تقدم– حسب أقدمية المصادر (وفاة مؤلفيها)، ليقدم الأهم على المهم، ويستغني عن المصادر الثانوية التي تشتت جهده، ولا ثمرة كبيرة من ورائها، فإذا وقف على الحديث مثلًا في موطأ مالك، فلا حاجة له للانشغال بمصدر متأخِّر خرج الحديث بإسناده إلى مالك، وبينه بين مالك رجل ضعيف إلا لفائدة.

ويستطيع الباحث ترتيب النتائج بناء على خبرته ومعرفته بالمصادر، وإن لم يكن قادرًا على ذلك فإن بعض البرامج الالكترونية تتيح ترتيب النتائج حسب وفيات مؤلفيها من خلال فرز النتائج بحسب العمود الخاص بوفيات المؤلفين كما في برنامج جوامع الكلم، أو من خلال خيار خاص بذلك كما في برنامج الشاملة.

• أشهر الطرق لتنظيم البيانات البحثية المجموعة ثلاث طرق: طريقة البطاقات، وطريقة الملفات (أو الكراسات)، وطريقة التصوير من المصادر، وهذه الطرق مبينة في كتب مناهج البحث العلمي، إلا أنه مع شيوع الحاسب الآلي، وسهولة استخدامه، وما يقدمه من خدمات متعددة

ومرونة في التعديل والحذف والإضافة؛ قلّ استعمال هذه الطرق وغلب استعمال البرامج الالكترونية لما يقدمه الحاسب من ميزات، ولسهولة النقل المباشر (النسخ واللصق) من المصادر للبرامج المكتبية كبرنامج الوورد مثلًا، ويلاحظ ما يلي:

- يستعمل بعض الباحثين شجرة الإسناد مباشرة لتنظيم معلومات التخريج، ثم يرجع للنصوص في المصادر عند الصياغة، ولا يحتاج إلى مرحلة وسيطة لتجميع البيانات ثم رسمها في الشجرة، وسيأتي في المطلب التالي الكلام على شجرة الإسناد، لكن هذه الطريقة المختصرة قد لا تناسب كل الباحثين، ولا يستطيع كل أحد القيام برسم الشجرة مباشرة، كما أن كثيرًا من الأحاديث لها خصوصية تقتضي جمع البيانات قبل التشجير كما في الأحاديث التي للنقاد كلام كثير في نقدها وتعليلها.

- تتيح بعض البرامج الالكترونية جمع نتائج البحث أو تصديرها لملف خاص، ومن أنفع تلك الخدمات:

ميزة النسخ التراكمي في برنامج الشاملة، وهي خاصية تمكن الباحث من نسخ النتائج مجتمعة أثناء تصفحها مباشرة دون الحاجة للصق بعد كل نتيجة بحث مع إضافة البرنامج للجزء والصفحة للإحالة لكل مصدر.

كما يتيح برنامج جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية خدمة تكوين وثيقة لنتائج البحث إلا أنها تقتصر على عشر نتائج فقط في النسخة المتداولة.

• من المنهج المتبع عند المحدثين ما عبر عنه الإمامان: يحيى بن معين وأبو حاتم الرازي بقولهما: «إذا كتبت فَقَمِّش، وإذا حدّثتَ فَفَتِّش»[(١)]،

(١) انظر: تاريخ بغداد ١/ ٤٣، وتاريخ دمشق ١٤/ ٦٥، وتهذيب الكمال ٣١/ ٥٤٩، =

ومعناه التوسع عند التلقي والجمع، ويكون التدقيق والانتقاء عند الأداء والتحديث، وهكذا ينبغي أن يكون المخرج، فيحرص على الاستيعاب في مرحلة الجمع، ولا يترك شيئًا من المصادر والطرق وكلام أهل العلم، فربما ترك شيئًا ظنًا منه أنه لا حاجة له أو لا فائدة منه، ثم تبين له فيما بعد أهميته، وعَسُر عليه معرفة موضعه، وربما نسي هذه المعلومة، مع أن لها أثرًا كبيرًا في الدراسة والحكم على الحديث.

- ينبغي أن يلاحظ المخرج أثناء ترتيب بيانات التخريج أمورًا مهمة تنبني عليها الدراسة والصياغة، كمواضع اختلاف واتفاق الرواة في المتون والأسانيد، ومدارات الأسانيد، وألفاظ التحديث وما يترتب عليه من السماع واللقيا وانتفاء شبهة التدليس، والرواة المدلسين والمهملين والمبهمين والمختلطين، وغير ذلك، ومما هو متعلق بدراسة الأسانيد، وهو علم خارج عن موضوع هذا البحث، وفيه مؤلفات مستقلة كما بينه في المقدمة.

وهذه الملاحظة والتحليل لبيانات التخريج ترتبط بمستوى الباحث في العلوم المساعدة المتصلة بعلم التخريج، كعلم المصطلح، وعلم الجرح والتعديل، وعلم النقد، وعلم التاريخ، وعلوم المتن المتعددة، فكلما كان الباحث أتقن لتلك العلوم، كان أكثر دقة وفطنة لمواضع الإعلال، والمسائل التي تستوجب عناية أكبر.

* * *

= وخرجها الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٢٠ عن أبي حاتم الرازي أيضًا. والقمش: جمع الشيء من هنا وهناك. انظر: مختار الصحاح مادة ق م ش.

المطلب الثالث

شجرة الإسناد

التعريف: شجرة الإسناد: هي رسم كهيئة الشجرة، تلخص فيه طرق الحديث.

أو (هي عبارة عن رسم توضيحي ينتظم فيه رواة الحديث أو الأحاديث ذات الموضوع الواحد بحسب ترتيبهم في الإسناد، مع ذكر مواضع الالتقاء والافتراق فيه)[١].

ويحتاج إليها المحدث، استعملها المحدثون قديمًا، قال ابن رشيد في رحلته في ترجمة المحب الطبري: (ورأيت له صورة شجرة مغصنة كتب فيها أسانيده في سنن أبي داود)[٢].

الهدف: تنظيم معلومات التخريج، لإنشاء صورة ذهنية صحيحة (إجمالية وتفصيلية) عن طرق الحديث، ورواته، ومدار أسانيده، واختلافاتها.

(١) عرفها بذلك أ. د. عبد الصمد عابد في كتابه المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار ص ٩١، وفيه فوائد وأمثلة أخرى عن رسم الشجرة.

(٢) ملء العيبة ص ٢٣٧، ومن أمثلته في القرن الماضي ما ذكره الكتاني عن الشيخ أحمد أبي الخير المكي؛ إذ ذكر أن له كتابًا سماه مشجر الأسانيد، ذكر فيه أسانيد الكتب التي يرويها، قال: (وهو مشجر عجيب، على نسق غريب، جعله دوائر، وكل دائرة يكتب فيها اسم راوٍ، ويصلها بأخرى، يكتب داخلها اسم الراوي). فهرس الفهارس ٢/ ٥٨٨.

وتكون الشجرة كالمخطط أو الخريطة ليعتمد عليها الباحث في بناء دراسته، وفي التعبير عن الطرق والألفاظ وصياغة معلومات التخريج للوصول إلى حكم صحيح على الحديث [١].

الأدوات:

في الرسم اليدوي: (ورقة كبيرة [٢] - مرسام أو أقلام ملونة).

في الرسم الالكتروني:

للمخرج خيارات عدة منها:

١- برنامج الوورد ميزة (smartart).

٢- برامج الرسم الشجري مثل برنامج (edraw max) وبرنامج (xmind).

٣- برامج للأجهزة الكفية (pureflow) للآيباد.

٤- مواقع مثل موقع /https://www.drawio، وموقع www.xmind.net [٣].

٥- تقوم بعض البرامج الحديثية برسم شجرة الإسناد، مثل برنامج حرف للكتب التسعة، وجوامع الكلم، وبرنامج جامع خادم الحرمين الشريفين للسُّنة،

(١) والمقصود غالبًا من الشجرة: الباحث نفسه، ولذا فإنه يكفيه أن يصممها بالشكل الذي يستفيد منه، وأما إذا كانت الشجرة يراد بها القارئ فلا بد من مراعاة مناسبتها لعموم الأفهام، وتنسيقها بشكل أكثر وضوحًا وترتيبًا.

(٢) والأوراق التي تكون مسطرة أفقيًا وعموديًا أنسب لرسم الشجرة ليكون أهل الطبقة الواحدة في مستوى واحد.

(٣) استفدت بعض هذه البرامج والمواقع من الطلاب أثناء التدريس، جزاهم اللَّه خيرًا.

وقيام الباحث برسم الشجرة بنفسه أكثر فائدة، وأدق للنتائج، ويمكنه بعد ذلك المقارنة بعمل الحاسب ولا سيما برنامج جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة.

قبل التشجير:

لا يمكن البدء برسم شجرة الحديث حتى يتم تصور طرق الحديث، وذلك بقراءتها في المصادر، ويمكن الاستفادة من المصادر الالكترونية كما تقدم التنبيه عليه في المبحث السابق.

ومن النقاط المهمة في التصور الإجمالي للحديث: معرفة الصحابة الذين يروون الحديث لكي يرسم لكل صحابي شجرة مستقلة إلا إذا كانت اختلافًا على راوٍ كما سيأتي، ومعرفة مدارات الاختلاف في الحديث ليراعى في الرسم وضع مساحة أوسع لهم، وغير ذلك.

ويمكن تشجير الأسانيد مباشرة من المصادر الحديثية، إلا في الأحاديث التي تعددت طرقها أو الأحاديث التي يقع في أسانيدها خلاف كبير = فهذه تستوجب تصورًا كافيًا وفرزًا للمعلومات ليتمكن بعد ذلك من رسم الشجرة.

صفة التشجير:

يختلف الممارسون للتخريج في كيفية رسم الشجرة، والمقصود منها الترتيب والإيضاح والاستفادة منها في الصياغة والدراسة، فمتى حصل استيفاء الأغراض العلمية المطلوبة من الشجرة على وجه صحيح فلا يهم النظر في تعيين الشكل الذي رسمت به الشجرة، ولذا؛ فإن ما سأذكره هي إحدى الطرق التي أرى أنها أكثر بيانًا وإيضاحًا لرسم الشجرة، وهذا لا يعني تخطئة الطرق الأخرى.

(١) يكون التشجير لكل إسناد لوحده حتى يفرغ منه، ثم ينتقل لإسناد آخر.

(٢) يبدأ رسم الشجرة من أعلى الصفحة نزولًا لأسفلها، فيدون في أعلى الصفحة طرف الحديث أو رقمه في البحث العلمي ثم يذكر تحته الصحابي... وهكذا نزولًا.

(٣) بعد كتابة الصحابي يتفرع عنه خط نازل لأسفل: ويكتب تحته اسم الراوي عن الصحابي وهو التابعي.

ويتفرَّع عن التابعي خط نازل لأسفل: ويكتب تحته اسم الراوي عنه.

وهكذا حتى يكون في أسفل الصفحة: اسم المخرج للحديث كالبخاري ورقم الحديث.

وإذا كان الصحابي مثلًا: قد روى عنه أكثر من راوٍ، فيتفرع عنه أكثر من خط، بحسب عدد الرواة عنه.

(٤) إذا انتهى من إسناد انتقل لإسناد آخر، فيذكر منه ما لم يذكر من الرجال في الإسناد الأول، بحيث يبدأ من أعلى السند، فما كان مذكورًا من الرجال لا يكرره، ويبدأ من حيث اختلف الإسناد ملاحظًا مواضع الاتفاق والاختلاف بين الإسنادين.

مهمات:

- يجب العناية عند رسم شجرة الإسناد بتعيين الرواة المبهمين مثل: ليث، فيعين هل هو ليث بن سعد أو ليث بن أبي سليم؛ لأن الأصل في الشجرة أن لا يتكرر الراوي فيها في أكثر من موضع إلا لضرورة، ولا يمكن تأجيل هذا لمرحلة دراسة الأسانيد.

• يجب العناية بتعيين ألفاظ الأداء، ولا سيما في طبقة التابعين، وفي الرواة المدلسين، ويكتب لفظ الأداء على الخط الذي يصل بين الراوي وشيخه.

• لا ينبغي للباحث أن يكتفي بكون الراوي روى عن شيخه فيكتبه في موضعه من الشجرة فقط، بل ينظر في كيفية روايته، إسنادًا، ومتنًا، فإن خالف في إسناده أو متنه وجب عليه إثباته في الشجرة، كأن يكون هناك إسناد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ويرويه عنه مالك هكذا، فيكتب مالك راويًا عن الزهري في الشجرة، ثم يجد الحديث قد رواه معمر عن الزهري أيضًا، فلا يستعجل في كتابته، فربما كان معمر رواه عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا من دون ذكر أبي هريرة.

* * *

المبحث الثاني
العزو إلى المصادر

- **تمهيد:**

مصطلح العزو مصطلح دارج في البحوث العلمية الحديثية وغير الحديثية، ومعناه لغة: النِّسبة، يقال: عزا الشيء: نسبه، وأسنده ونماه لقائله أو فاعله[١]. قال ابن جريج: حدّث عطاء بحديث فقيل له: إلى من تعزيه؟ أي إلى من تسنده[٢].

فعزو الحديث نسبته للمصادر الحديثية التي خرجته.

وليس العزو أمرًا شكليًّا تلزم به الخطط الأكاديمية، ولا ثمرة من ورائه؛ بل هو أمر له أهميته، وله فوائد كثيرة منها:

١- التوثيق، بإثبات أن هذا اللفظ حديث منسوب إلى النبي ﷺ.

٢- هو الأساس الذي يبنى عليه كل دراسة للحديث، سواء كانت إسنادية أو متنية.

٣- فوائد التخريج المتعددة مبنية على العزو.

٤- فوائد مباشرة قبل الدراسة كالعزو للصحيحين أو كتب الموضوعات.

---

(١) انظر: الصحاح ٦/ ٢٤٢٥، وتهذيب اللغة ٣/ ٦٢ مادة عزا. س

(٢) انظر: لسان العرب ١٥/ ٥٢ مادة عزا.

تأصيل

- يكون العزو للكتب المسندة فقط، ولا يعزى لغيرها إلا لحاجة (إذا تعذرت الإحالة للكتب المسندة).
- ترتب مصادر التخريج في السياق الواحد على وفيات مؤلفيها، سوى الكتب الستة فإنها تقدم على غيرها، وقد يقدم المتأخر وفقًا لفائدة.
- ويكون العزو بذكر موضع الحديث من الكتاب بذكر رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث، ويزاد في الكتب الستة: اسم الكتاب والباب.
- ويستعمل عبارات العزو التي تدل على كيفية إخراج الحديث نحو: أخرجه، وذكره، وعلقه بصيغة الجزم.

تفصيل

- **أولًا: أنواع المصادر التي يعزى إليها.**

الأصل في العزو أنه لا يكون إلا للكتب المسندة (التي تروي الحديث بالإسناد) ليستفاد من ذلك توثيق الحديث وإمكانية دراسته، ولا يعزى لغير الكتب المسندة إلا عند تعذر وجودها في تلك الكتب.

ويمكن تطبيق ذلك على أنواع مصادر السنة:

(١) المصادر الأصلية. (مسندة، عصر الرواية، موضوعها علم الحديث).

(٢) المصادر الفرعية[1]. (وهي مثل سابقتها إلا أنها في علوم أخرى كتفسير ابن جرير).

---

(١) سميتها فرعية باعتبارها ليست في علم الحديث؛ وإلا فهي أصلية باعتبار تقدمها، وباعتبار الفن الذي تنتمي إليه.

ويستحسن ذكر السورة عند العزو لابن جرير مثلًا ، واسم المترجم له عند العزو لكتاب في الجرح والتعديل وهكذا .

(٣) المصادر المنتقاة . (انتقيت أحاديث من المصادر الأصلية مثل كتب الأحكام والكتب الجامعة وغيرها) .

ومنها كتب الزوائد، وبعضها تقوم مقام أصولها . مثل المطالب العالية . مثل مسند ابن أبي عمر ، ومسند مسدد .

وتكون العبارة هكذا : (أخرجه مسدد في مسنده - كما في المطالب العالية (. . / . . .) - وأحمد . . . .) .

(٤) المصادر المساعدة مثل كتب الأطراف وكتب التخريج ، ولا يعزى إليه إلا عند تعذر وجودها في المصادر الأصلية والفرعية، كأن يعزو ابن الملقن في البدر المنير لكتاب مفقود فيعزى إليه، وإنما يستفاد منها في دراسة الحديث ومعرفة حكمه .

العزو للكتب المفقودة:

ويلاحظ أنه إذا خرج الحديث إمام متقدم كتابه مفقود، وعرف الباحث ذلك من خلال المصادر المتأخرة كالمطالب العالية وإتحاف الخيرة المهرة والدر المنثور فله حالان :

الحال الأولى : أن يكون المصدر المتأخر ذكر إسناد الكتاب المفقود، وحينئذ يعزى للمتقدم في موضعه مع مصادر التخريج الأخرى، فيقال مثلًا :

أخرجه مسدد - كما في المطالب العالية / ، وأحمد . . . . ، والبيهقي .

الحال الثانية : أن يكتفي المصدر المتأخر بالعزو دون ذكر الإسناد، فيؤخر ذلك بعد تمام مصادر التخريج لتعذر معرفة المكان المناسب له في

المتابعات، فيقول مثلًا :

أخرجه أحمد، والطبراني من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ كذا . . . . ، وعزاه السيوطي في الدر المنثور لابن أبي حاتم .

ما يكتفى به من المصادر:

تقدم في مقدمات تمهيد هذا البحث الإشارة إلى أنواع التخريج : المختصر، والمتوسط، والموسع، وتأثير ذلك على تعداد المصادر قلة وكثيرة .

ولا شك أن الأصل هو استيعاب المصادر الحديثية الأصلية في التخريج الموسع؛ حتى لا يستدرك شيء من الطرق أو الألفاظ أو الأحكام، إلا أن يعسر - وقد لا يناسب - القيام بذلك في جميع البحوث مطولة أو مختصرة، تأليفًا أو تحقيقًا .

والشائع لدى المخرجين الاكتفاء بالعزو إلى الصحيحين عند وجودها فيهما أو في أحدهما إلا لفائدة إسنادية أو متنية، كأن يكون الحديث قد انتقد بعض أهل العلم لفظة منه أو إسنادًا فيتوسع حينئذ في بيان طرقه وما أعل به ومناقشة ذلك .

ويكتفي كثير من الباحثين بالمصادر المشهورة (الكتب التسعة والصحاح والمسانيد الثلاثة والمعاجم الثلاثة) إذا كانت كافية في بيان علة الحديث ما لم يكن هناك فائدة زائدة، أو وجد الحديث في كتاب أقدم منها في القرن الثاني أو الثالث .

• ثانيًا: ترتيب المصادر.

يمكن ابتداء ترتيب المصادر الحديثية في التخريج باعتبار عدة أمور :

١- وفيات المؤلفين.

وفائدتها: تصحيح المتن، وتقديم الأعلى سندًا، والسلامة من العلل التي تقع في الأسانيد المتأخرة وتسلم منها المصادر المتقدمة[١]، وغير ذلك من الفوائد.

ويمكن الترتيب على ذلك بحفظ وفيات مشاهير الأئمة المؤلفين لكتب السنة، وتثبيت ذلك من خلال تطبيق ذلك في التخريج وعلوم الجرح والتعديل، بل وترتيب الكتب في المكتبة على ذلك.

كما أن هناك رسومًا ملخصة لوفيات المؤلفين.

وتقدم بعض البرامج الإلكترونية هذه الخدمة أيضًا.

٢- الصحة.

فيقدم البخاري ثم مسلم، ثم كتب الصحاح الأخرى لإفادة ذلك الحكم على الحديث.

٣- المكانة.

فيقدم الصحيحان، ثم السنن الأربع مرتبة على ترتيب الحافظ المزي: سنن أبي داود، ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم ابن ماجه ثم مسند أحمد.

٤- مكانة نوع الكتاب.

ورأيته في بعض الرسائل العلمية، فيبدأ بالصحاح مثلًا ثم المسانيد ثم

---

(١) مثاله: كون البيهقي يخرج أحاديث الموطأ من طريق يونس بن بكير عن مالك، ويونس متكلم فيه، لكنه لا أثر لهذا التضعيف إذا كان الحديث موجودًا بتمامه في الموطأ، فإذا قدم الموطأ سلمت من الحاجة إلى بيان حال يونس من كلام النقاد.

المصنفات . . . وهكذا ، وهو ترتيب غير مناسب ؛

والذي عليه عمل أكثر المخرجين تقديم الكتب الستة لشرفها ومكانتها (وأمور أخرى) على الترتيب التالي :

(البخاري ، ثم مسلم ، ثم أبو داود ، ثم الترمذي ، ثم النسائي ، ثم ابن ماجه) .

ثم ترتب بقية الكتب على وفيات مؤلفيها .

ولكن هنا تنبيهات واستثناءات :

(١) يكون الترتيب السابق للمصادر إذا كانت في سياق واحد متصل (أي : في فقرة واحدة) ، وأما إذا كان الباحث يرتب التخريج على المتابعات أو على أوجه الخلاف فإن هذا الترتيب إنما يلزمه في المتابعة الواحدة ، والوجه الواحد من الخلاف ، أما ترتيب المتابعات وأوجه الخلاف إجمالًا فسيأتي عند الكلام عند الكلام على طرق حكاية الأسانيد وتلخيصها .

(٢) إذا كان المؤلف له أكثر من كتاب ، وخرج الحديث في الكتابين ، وأراد الباحث العزو إليهما فإن يقدم الكتاب الأشهر ، فيقول مثلًا : أخرجه أبو داود في السنن (. . . / . . .) ، وفي المراسيل ، ويقول : (أخرجه البيهقي في سننه (. . . / . . .) وفي شعب الإيمان) .

(٣) يقدّم المصدر المتأخر وفاة في الترتيب إذا كان خرج الحديث من طريق مصدر متقدم ، فيذكر عقبه مباشرة ، مثال ذلك :

أخرجه عبد الرزاق –ومن طريقه الطبراني– وأحمد والدارمي ، فقدّم الطبراني مع تأخر وفاته على أحمد والدارمي لكونه خرج الحديث من طريق عبد الرزاق .

(٤) إذا كان العمل في تحقيق وتخريج كتاب مسند، فترتب المصادر كما يلي:

أ- المصادر التي روى المؤلف من طريقها، وهي بعبارة أخرى: مؤلفات رجال الإسناد الذي أخرج الحديث من طريقهم، كأن يخرج البيهقي الحديث من طريق أبي داود، فيعزى لأبي داود أولًا.

ب- كتب المؤلف الأخرى. (إذا كان من الإسناد نفسه).

ج- المصادر الأخرى حسب الترتيب المقدم، وبتخريجها على طريقة المتابعات بحسب الأقرب للمصدر كما سيأتي في طرق حكاية الأسانيد وتلخيصها.

• ثالثًا: عناصر العزو للمصادر.

ينبغي أن يتضمن العزو أمرين مهمين:

الأول: التوثيق، وهو الدلالة على موضع المعلومة، بذكر اسم الكتاب واسم مؤلفه، وموضع المعلومة منه (رقم الحديث، والجزء والصفحة).

الثاني: بيان المنقول، إما بذكره بحروفه تامًّا، وهذا لا يناسب غالبًا، أو بتقديم وصفٍ مختصر مطابقٍ لواقع الكتاب الذي عزا إليه من حيث بيان سند الحديث ومتابعاته والاختلاف فيه، ومتنه، وحكم المؤلف عليه، بحيث يستغني القارئ بهذا الوصف عن الرجوع للكتاب.

و(العزو التام) هو أن يذكر الكتاب ثم الباب ثم رقم الجزء والصفحة ثم رقم الحديث، لكن جرت عادة عامة المحققين الاكتفاء في غير الكتب الستة برقم الجزء والصفحة ورقم الحديث إلا لفائدة، كما أن كثيرًا منهم لا يذكر تبويبات مسلم نظرًا لأنها ليست من عمل مسلم نفسه. (وبعضهم يرمز

للكتاب بحرف: ك، وللباب: ب، وللرقم: ر).

وينبغي عند العزو ذكر المؤلف واسم كتابه فيقال مثلًا: أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، ويتأكد هذا إذا كان يترتب عليه إيهام الصحة أو الضعف كأن يقال: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير، ولو اقتصر الباحث على قوله: (أخرجه البخاري) لتوهم أنه في الصحيح.

ولا بأس بالاكتفاء بالعزو للمؤلف فقط إذا لم يُعرف له إلا كتاب واحد، أو كان له كتاب واحد هو الشائع بين أهل العلم دون سائر كتبه الأخرى كما يقع في العزو للكتب الستة ومسند أحمد.

ويذكر في العزو اسم الكتاب، والباب الذي خُرّج فيه الحديث.

والفائدة من ذكر الكتاب والباب تعيين موضع الحديث إذا اختلفت الطبعات، وقد يستفاد منه فقه الحديث تبعًا.

ويذكر اسم الكتاب كما هو عند المصدر، ولو يسمه كتابًا؛ لأن المقصود معرفة موضع الحديث، فالترمذي يعبر عن الكتاب بقوله: أبواب، والبيهقي يقول: جماع أبواب كذا، فيقال: أخرجه الترمذي في أبواب. . . .

وإذا كان لفظ ترجمة الباب طويلًا، فيكتفى بجملة تامة منه، لأن المقصود بذكر الترجمة هو الدلالة على الموضع، وهو يحصل بذلك، وليس المقصود لفظ الترجمة بخصوصه للاستنباط مثلًا.

وإذا كان باب بلا ترجمة، فيذكر رقم الباب إن كان مرقمًا، أو يقول: (الباب الذي يلي باب. . . .).

وأما رقم الحديث:

فيذكر الرقم العام للأحاديث الذي يبدأ من أول الكتاب إلى آخره؛ لأنه

يكون للحديث رقمان في بعض الكتب المطبوعة، رقم تسلسلي عام، يستطيع القارئ بواسطته الوصول للحديث، ولو لم تذكر الجزء الصفحة، بخلاف رقم الحديث الخاص في كل كتاب.

مثال ذلك من صحيح الإمام مسلم - طبعة فؤاد عبد الباقي -: حديث ابن عمر مرفوعًا: «**لا تصوموا حتى تروا الهلال... الحديث**»، ورقمه في المطبوع:

٣-(١٠٨٠) حدثنا يحيى بن يحيى....

فرقم **٣** معناه: الحديث الثالث من كتاب الصيام فقط، وأما الرقم **(١٠٨٠)** فهذا هو ترتيبه العام من أول صحيح الإمام مسلم لا بخصوص كتاب الصيام.

ومثل ذلك ما يقع في بعض الطبعات من ذكر المحقق رقمًا آخر للحديث يوافق طبعة أخرى، وحينئذ يدون الباحث الرقم المتسلسل لطبعة الكتاب لا ما يحال به لطبعة أخرى.

وإذا روى المخرج الحديث في أكثر من موضع فهل يكرر الباحث العزو؟

يختلف الحال باعتبار نوع التخريج، فإن كان تخريجًا مختصرًا فيكفي موضع واحد ولاسيما إذا كان الكتاب المعزو إليه صحيح الإمام البخاري.

وهو كذلك في التخريج المتوسط إلا لفائدة؛ كأن يكون خرجه في موضع آخر مصرحًا بتصريح المدلس، أو تعيين المبهم، أو يكون خرجه بإسناد آخر.

وأما التخريج المطول: فتستوعب فيه مواضع تخريج الحديث ولو تكررت.

مثال: حديث أبي هريرة في القيء.

أخرجه أبو داود في سُنَنه كتاب الصوم باب الصائم يستقيء عامدًا ٢/ ٧٧٦ رقم ٢٣٨٠، والترمذي في جامعه كتاب الصوم باب ما جاء فيمن استقاء عمدًا ٣/ ٨٩ رقم ٧٢٠، والنسائي في الكبرى كتاب الصيام باب في الصائم يتقيأ ٣/ ٣١٧ رقم ٣١١٧، وابن ماجه في سُنَنه كتاب الصيام باب ما جاء في الصائم يقيء ٢/ ٣١٥ رقم ١٦٧٦، وأحمد في مسنده ٢/ ٤٩٨، وابن خزيمة في صحيحه ٣/ ٢٢٦، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/ ٩٧، وابن حبان في صحيحه ٨/ ٢٨٤، والدارقطني في سُنَنه ٢/ ١٨٤، والحاكم في المستدرك ١/ ٤٢٦، والبيهقي ٤/ ٢١٩ من طرق عن عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «من ذرعه القيء فليس عليه قضاء، ومن استقاء فليقضِ». قال الترمذي: (حسن غريب...، وقال محمد - يعني البخاري -: لا أراه محفوظًا)، قال الترمذي: (وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ولا يصح إسناده)، وقال الدارقطني: (رواته ثقات كلهم)، ونقل أبو داود عن أحمد قوله: (ليس من ذا شيء)، قال الخطابي: يريد أن الحديث غير محفوظ، وفي مسائل أبي داود لأحمد ص ٣٨٧: (سمعت أحمد سئل ما أصح ما فيه؟ قال: نافع عن ابن عمر، قلت له: حديث هشام عن محمد.. فذكر الحديث قال: ليس من هذا شيء، إنما هو حديث من أكل ناسيًا وهو صائم فاللَّه أطعمه وسقاه). وقال ابن حجر: (وقال مهنا عن أحمد: حدث به عيسى وليس هو في كتابه، وليس هو من حديثه) التلخيص الحبير ٢/ ٢٠١، وقال الدارمي: (زعم أهل البصرة أن هشامًا أوهم فيه، فموضع الخلاف ههنا). سنن الدارمي ٢/ ١٠٧٩، وأشار البخاري في تعليله إلى أنه جاء عن أبي هريرة أن القيء لا يُفطِّر. انظر: العلل الكبير للترمذي رقم ١٩٨، وفي تهذيب السنن لابن القيم ٧/ ٦ إشارة لعلة أخرى للحديث، وخلاصة الأمر أن الحفاظ تتابعوا على إعلال

الحديث ولم يصححوه بناء على ظاهر الإسناد فالقول قولهم، وأما الحكم الذي دلّ عليه الحديث فإنه قول عامة أهل العلم ونقل ابن المنذر - انظر: كتاب الصيام لشيخ الإسلام ١/ ٤٠٠ - والخطابي الإجماع عليه، والله أعلم.

• رابعًا: أهم مصطلحات العزو:

اللفظ	الاستعمال
أخرجه، خرّجه، رواه	العزو للكتاب المسند
أورده، ذكره، عزاه	للكتاب غير المسند.
علَّقه، ذكره فلان تعليقًا،	لكتاب حذف أول إسناده، وكان المؤلف ممن يسند الأحاديث. ويراعى عند البخاري وأمثاله التفريق بين العزو بصيغة الجزم، والعزو بصيغة التمريض.
علقه جازمًا به أو مجزومًا به	إذا أخرجه المصنف معلقًا إسناده بصيغة من صيغ الجزم، مثل: (قال، وذكر، ونهى، وكان فلان يفعل كذا).
علَّقه بصيغة التمريض	إذا أخرجه المصنف معلقًا إسناده بصيغة من صيغ التمريض مثل: (ويروى، وروي، ويذكر).
أسنده، وصله	لإسناد خرج منقطعًا -بأحد أنواع الانقطاع- ثم رواه موصولًا مصدر آخر.
بلاغًا	ذكره المصنف بقوله: بلغني عن فلان
ذكره بلا إسناد	ذكر المصنف الحديث في كتابه المسند، ولم يذكر إسناده، وأما إذا كان الكتاب غير مسندًا فيكفي قوله: (ذكره أو أورده).

❊ ❊ ❊

المبحث الثالث
حكاية الأسانيد

• أهمية جمع الأسانيد ومقارنتها.

من المقرر عند المحدثين أن سبيل تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وباب معرفة مقبولها من معلولها، هو جمع طرق الحديث أولًا، ثم اعتبار بعضها ببعض، ومقارنتها سندًا ومتنًا، للوصول إلى مواضع الاتفاق والاختلاف، والزيادة والنقصان، والتفرد، وبهذا تدرك علة الحديث عند اختلاف الرواة أو تفردهم، أو ثبوته عند اتفاقهم وتوفر شروط القبول الأخرى، وهذا من أهم معاني التخريج، ومقاصده.

قال ابن معين: (لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه)، وقال الإمام أحمد: (الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يُفسّر بعضه بعضًا)، وقال ابن المديني: (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه)[(١)]، وقال الخطيب البغدادي: (والسبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يُجمع بين طرقه، ويُنظر في اختلاف رواته، ويُعتبر بمكانهم في الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط)، ثم أسند عن ابن المبارك قوله: (إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض)[(٢)]، أي قارن بينها، وانظر في مواضع اتفاقها واختلافها.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢١٢.
(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٩٥.

ولجمع الطرق واعتبار رواتها فوائد أخرى كتصحيح الأسانيد وسلامتها من التصحيف والتحريف، ومعرفة أحوال الرواة وغير ذلك.

وللرواة والمؤلفين في جمع الأسانيد وتلخيصها أغراض مختلفة، ومسالك متعددة منها:

١- جمع الشيوخ، بأن يروي الراوي الحديث الواحد عن عدة شيوخ، ويسوقها مساقًا واحدًا، دون أن يُفرد لكل شيخ إسنادًا، كرواية الزهري حديث الإفك عن عروة، وابن المسيّب، وعلقمة بن وقاص الليثي، وعبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة عن عائشة، وقال عقبه: (وكلهم حدثني طائفة من حديثها، وبعضهم أوعى من بعض، وأثبت له اقتصاصًا، وقد وعيت عن وكل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة، وبعض حديثهم يصدق بعضًا)[(١)]، فأشار إلى اختلاف ألفاظهم.

٢- جمع طرق الأحاديث وألفاظه متتابعة بذكر إسناد كل رواية مستقلة عن الأخرى، كما يفعل الإمام النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ كثيرًا في أبواب يترجم عليها بأبواب ذكر الاختلاف في حديث كذا أو على فلان في حديث كذا، فيسوق الحديث الواحد مكررًا، لكن بأسانيد مختلفة.

٣- تحويل الأسانيد، وذلك عند جمع أكثر من إسناد لمتن واحد، فيذكر الإسناد الأول للحديث، ثم يكتب حرف «ح»، ثم يذكر السند الآخر، و«ح» للتحويل من إسناد إلى آخر[(٢)].

٤- الأطراف، وهي الكتب التي يذكر فيها طرف الحديث الدال على

---

(١) انظر: صحيح البخاري رقم (٢٦٦١)، وصحيح مسلم (٢٧٧٠).

(٢) انظر: فتح المغيث ٣/ ١١١، وتدريب الراوي ٢/ ٨٨.

بقيته وتجمع أسانيده إما مستوعبًا أو مقيدًا بكتب مخصوصة[(١)] .

وتلخص فيها الأسانيد بذكرها إلى مواضع الالتقاء لتصل إلى عنوان الترجمة الذي سيقت فيه، وهم لا يحذفون شيئًا من إسناد المخرج .

مثال ذلك :

* **الجعيد بن عبد الرحمن بن أوس المدني عن السائب بن يزيد .**

-[خ م ت س] حديث : ذهبتْ بي خالتي إلى النبي ﷺ فقالت : ابن أختي وجع، فمسح رأسي ودعا لي، ثم توضَّأ... الحديث. وأوَّل حديث الفضل بن موسى : رأيت السائب بن يزيد ابن أربع وتسعين جَلدًا معتدلًا .

خ في الطهارة عن عبد الرحمن بن يونس؛ وفي وصفة النبيِّ ﷺ عن محمد بن عبيد اللَّه؛ وفي الطبِّ عن إبراهيم بن حمزة؛ وفي الدعوات عن قتيبة : أربعتهم عن حاتم بن إسماعيل - وفي وصفة النبيّ ﷺ (المناقب ٢١) عن إسحاق بن إبراهيم، عن الفضل بن موسى - كلاهما عنه به .

م في صفة النبيِّ ﷺ عن قتيبة ومحمد بن عبَّاد، كلاهما عن حاتم بن إسماعيل به .

ت في المناقب عن قتيبة به، وقال : حسن غريب من هذا الوجه .

(ك س) في الطبّ عن قتيبة به .

٥- كتب التخريج . ولهم مسالك في جمع الطرق وتلخيصها بحسب نوع التخريج وطبيعة مادة التخريج سعة وقصرًا، وعلل ظاهرة أو خفية، لكنها لا تورد أسانيد المصادر كاملة غالبًا، بل تختصرها .

---

(١) انظر : تدريب الراوي ١/ ١٥٥، والرسالة المستطرفة ص ١٦٧.

ومن أمثلة ذلك :

قول الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير :

(«حديث لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» متفق عليه من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، رواه البخاري من حديث مالك، ومسلم من حديث ابن عيينة - وهذا لفظه - كلاهما عنه)[(١)] .

والمقصود من سرد بعض مسالك أهل العلم في حكاية الأسانيد : معرفة استمداد هذه الطرق، وأنها جادة مسلوكة عند أهل العلم، ثم ملاحظة مناهجهم ومواقع استعمالهم للعبارات، وما يحذف من الطرق، لينسج الباحث على منواله، ويستفيد منها في تعبيراته .

ويمكن أن ترد طرق حكاية الأسانيد إلى ثلاثة طرق :

الأولى : طريقة المتابعات .

الثانية : طريقة المدارات .

الثالثة : طريقة الخلاف .

وطريقة المتابعات هي الأصل في صياغة التخريج، إذ يتحقق بها منهج المحدثين في اعتبار الروايات، ومقارنتها كما سيأتي .

ويرى بعض المختصين تحتّم استعمالها في كل حديث، فإن احتيج إلى مسلك آخر فيستعمله بعد الفراغ من طريقة المتابعات - باختصار ودون أن يعيد العزو للمصادر، ويظهر لي أن في هذا تكرارًا يمكن الاستغناء بسلوك الطريقة الأخرى مباشرة مع مراعاة قواعد دراسة الأسانيد .

(١) التلخيص الحبير ١/ ١٥٣.

وأيضًا ينبغي التنبيه إلى أن الباحث يحتاج في كثير من الأحاديث لسلوك أكثر من طريقة في تخريجه كما سيظهر من شرح مواضع استعمال كل طريقة .

وأما طريقة المدارات فتستعمل كثيرًا في التخريجات المتوسطة للأحاديث التي لا تكثر خلافات الرواة والعلل .

وطريقة الخلاف تستعمل في الأحاديث المعلة والمضطربة ، والتي يقع فيها خلاف بين الرواة .

• أولًا: طريقة المتابعات.

وهذه الطريقة هي الأصل في صياغة التخريج - كما تقدم - ، ويمكن بها النظر في كل راو : هل تفرد بالحديث تفردًا مطلقًا أو نسبيًّا عن شيخ معين ، أم وافقه غيره ، أم رواه غيره لكن خالفه في إسناده أو متنه .

وتسلك هذه الطريقة بتعيين طريق من طرق الحديث يتم رد بقية طرق الحديث الأخرى إليها ، وقد تكون الطريق معيّنة مسبقًا كمن يحقق كتابًا مسندًا ، فيكون إسناد الكتب الذي يحققه هو الأصل ، ويرتب بقية الطرق بالنسبة إليها .

فإن لم تكن معيّنة فيمكن للباحث تعيين الإسناد الأساس باعتبار تقدم من رواها كالطيالسي (ت ٢٠٤ هـ) مثلًا ، أو صحة كتابه كالبخاري ، أو قوة الإسناد بأن يكون رجالها ثقات ، وبقية الطرق لا تخلو من مقال ونحو ذلك .

ويمكن توضيح هذه الطريقة بما يلي :

• ترتب المتابعات الأقرب فالأقرب للإسناد المعتمد ، فيقدم من وافقه في السند تامًّا ، وذلك بأن يرويه عن شيخه ثم شيخ شيخه ثم من فوقه إلى الصحابي .

أي: المتابعات التامة ثم القاصرة.

- تبدأ كل متابعة بسطر جديد، فيقول مثلًا: وأخرجه فلان.
- يقدم تخريج المصدر الذي روى من طريقه المصنف، ثم يختار من مصادر المخرجين الأقرب لإسناد المصنف، فإذا روى البيهقي الحديث من طريق مالك مثلًا، فإنه يبدأ بتخريجه من الموطأ لأنه أحد رجال الإسناد، ثم يخرج من بقية المصادر.
- يعتني المخرّج عند ذكر كل متابعة بمواضع اجتماع الطرق وافتراقها، وينبه على اختلاف الأسانيد والمتون؛ فيقول مثلًا: وأخرجه البزار عن فلان عن فلان به مرسلًا أو لم يذكر أبا هريرة في إسناده، ونحو ذلك.

مثال:

قال البيهقي في سننه ٤/ ٢٩٧:

أخبرنا أبو عَبْد اللَّه الحافظ: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب: ثنا محمد بن إسحاق: ثنا أبو الأسود: ثنا ابن لهيعة عن درّاج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الشتاء ربيع المؤمن، قَصُر نهاره فصام، وطال ليله فقام**».

تخريجه على طريقة المتابعات:

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان **٥/ ٤٢٣** بإسناده ومتنه.

وأخرجه أحمد **٣/ ٧٥**، وأبو يعلى **٢/ ٥٢٥** من طريق الحسن بن موسى عن ابن لهيعة به إلا أنهما اقتصرا على الجملة الأولى منه.

وأخرجه أبو يعلى **٢/ ٣٢٤** وابن عدي في الكامل **٣/ ٩٨١** وأبو نعيم في حلية الأولياء **٨/ ٣٢٥** من طريق عمرو بن الحارث عن درّاج به مختصرًا

أيضًا، وسقط من إسناده في مطبوع الحلية: «أبو الهيثم»[(١)]، قال أبو نعيم عقبه: (غريب، لا يحفظ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد اللَّه عن عمرو).

• **ثانيًا: طريقة المدارات.**

المدار هو: ملتقى طرقه، أو هو الرجل الذي تدور عليه أسانيد الحديث وترجع إليه.

ويعبر عنه أحيانًا بمخرج الحديث، ومثال ذلك: حديث له خمسة أسانيد تشترك جميعها في الصحابي وهو أبو هريرة مثلًا، وتشترك أيضًا في التابعي وهو محمد بن سيرين، وفي تابع التابعي وهو أيوب السختياني، ثم تختلف فيما بعد ذلك ففي الإسناد الأول والثاني: يرويه عن أيوب حماد بن سلمة، وفي الإسناد الثالث: حماد بن زيد، وفي الرابع والخامس: جرير بن حازم. يكون المدار هنا أيوب لكون جميع الأسانيد ترجع إليه، فهو موجود في الأسانيد جميعها، وتختلف الطرق بعده لاختلاف تلاميذه.

ويمكن تطبيق ذلك على الحديث المتقدم في طريقة المتابعات فيقال:

أخرجه أحمد (٣/ ٧٥) وأبو يعلى في مسنده (٢/ ٥٢٥) و(٢/ ٣٢٤)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٩٨١) وأبو نعيم في حلية الأولياء (٨/ ٣٢٥) والبيهقي في سننه (٤/ ٢٩٧)، وفي شعب الإيمان (٥/ ٤٢٣) كلهم من طريق أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الشتاء ربيع المؤمن، قَصُر نهاره فصام، وطال ليله فقام**»، واللفظ للبيهقي، ولفظه عند البقية مختصر، وسقط من إسناده في مطبوع الحلية: «أبو الهيثم»، قال أبو نعيم عقبه: (غريب، لا يحفظ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد اللَّه عن عمرو).

---

(١) المقصود التمثيل؛ وإلا فقد خرج الحديث في مصادر أخرى.

ويلاحظ عند استعمال هذه الطريقة ما يلي :

(١) إذا كان من دون المدار موضع علة الحديث فلا ينبغي اغفال ذكره والاقتصار على المدار، ففي الحديث السابق يروي عن أبي الهيثم : ابن لهيعة، ودرّاج، وكلاهما متكلم فيه، وحينئذ ينبغي تفصيل ذلك، فيقال رواه . . . . . من طريق ابن لهيعة، و . . . . . . من طريق دراج، كلاهما عن أبي الهيثم . . . . . .

(٢) قد يكون للحديث طرق متعددة ترجع لأكثر من مدار، فيبدأ بتلخيص الطرق على المدار الأول، ثم ينتقل للمدار الثاني، ثم للأسانيد الأفراد (التي ليس لها إلا طريق واحد)، وترتب طرق الحديث أو مداراته - إذا تعددت - بحسب ما يلي :

أ- الشهرة .

وتعرف الطريق المشهورة للحديث بكثرة من رواها من الرواة أو بكثرة من خرجها من المصادر الحديثية .

ب- الصحة .

فترتب بحسب قوتها، فيبدأ بالطريق الأقوى، ثم الأقل منه حتى ينتهي إلى أضعف الطرق وأوهاها .

ج- الاتصال .

فتقدم الطرق المسندة على المرسلة والمنقطعة .

(٣) المقصود بالمدار هنا هو ما قدمته من كون الطرق ترجع إليه، وقد يطلق ويراد به الرجل المختلف عليه في الإسناد، وسيأتي بيانه في طريقة الخلاف الآتية .

- **ثالثًا: طريقة الخلاف.**

وهذه الطريقة تشبه ما يذكر في كتب الفقه والخلاف وغيرها من ذكر المسألة، وذكر الأقوال فيها، ثم الترجيح بينها.

وتستعمل هذه الطريقة في الأحاديث التي وقع الاختلاف في أسانيدها أو متونها، وهي طريقة الإمام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب العلل.

فيبدأ الباحث بذكر الراوي المختلف عليه، ثم يبين وجه الاختلاف ملخصًا إن أمكن فيقول مثلًا: رواه فلان، واختلف عليه في وصله وإرساله، أو في زيادة لفظة كذا، أو في إثبات الراوي الفلاني أو حذفه، ثم يقوم ببيان أوجه الاختلاف مرتبة، ومعزوة إلى مخرجيها، وفي ضمن ذلك: يذكر أحوال الرواة بين شرطتين هكذا: -... -، ويختم الوجه بذكر حال هذا الوجه وتلخيص من رواه. (ويراعى في بيان حالهم الاختصار حتى لا يتشتت القارئ إلا في الرواة الذين يتوقف الترجيح على تحرير حالهم).

مثال (افتراضي):

الحديث رواه الزهري، واختلف عليه في وصله وإرساله، وفي تعيين صحابيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

رواه عن الزهري هكذا:

١- إسحاق بن راشد الزهري، - وهو ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم -، أخرجه من طريقه النسائي وابن ماجه.

الوجه الثاني: عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر.

ورواه عنه هكذا: سفيان بن حسين، - وهو ثقة في غير الزهري، وحديثه

عن الزهري ضعيف -، أخرجه من هذا الوجه البيهقي .

الوجه الثالث : عن الزهري مرسلًا .

ورواه عنه مرسلًا :

١- سفيان بن عيينة، وهو إمام حافظ، أخرجه من طريقه أبو داود .

٢- مالك بن أنس، - وهو إمام مشهور -، أخرجه من طريقه أبو داود والترمذي .

والراجح هو الوجه الثالث : وهو كونه من مرسلًا عن الزهري للأسباب التالية :

١- ثقة رواة هذا الوجه، وهم من الطبقة الأولى عن الزهري، وهم مقدمون على رواة الأوجه الأخرى - كما تقدم .

٢- كونهم أكثر عددًا .

- **تنبيهات:**

أولًا : ولا حاجة لعزو الحديث هنا في أول الصياغة قبل ذكر الوجوه المختلف فيها .

ثانيًا : يجب على الباحث دراسة كل خلاف يقع في أسانيد الحديث، وقد لا يثبت كل دراسة عمل بها عند الصياغة بحسب نوع التخريج، والغرض منه .

ثالثًا : إذا تعدد الخلاف في الحديث، وكان في أكثر من طبقة؛ فإن يعتنى بالخلاف الأكبر، ويدمج الخلاف الأصغر في الأكبر، ومثال ذلك في الحديث السابق : الخلاف الأكبر عن الزهري وهو مدار الاختلاف، ووقع خلاف آخر عن أحد الرواة عن المدار، وهو تلميذ الزهري : معمر،

فاختلف تلاميذه أيضًا عنه في الوصل والإرسال، فإنه يذكر الاختلاف عنه مع الترجيح وبيان سببه فيقال مثلًا: معمر - في رواية فلان عنه أو في رواية الأكثر عنه وهم فلان وفلان، أو وإن كان المقام لا يتسع لذكر الخلاف النازل، وليس له أثر قوي على الاختلاف العالي فيمكن للمخرج أن يقول رواه معمر - في المحفوظ عنه -.

- **رابعًا: أهم عبارات تلخيص الأسانيد:**

اللفظ	الاستعمال
كلهم	تستعمل بعد ذكر طرق متعددة إلى رواة كثيرين، وكل هؤلاء الرواة يروون هذا الحديث عن شيخ واحد، فيقال مثلًا: كلهم عن الزهري به.
أربعتهم، خمستهم	تستعمل مثل لفظ «كلهم» المتقدم، لكنها أولى منه لضبط عدد الرواة، وإنما يحسن ذلك إذا لم يزد عدد الرواة عن التسعة
به	أي: بالإسناد المتقدم ذكره، وتستعمل للاستغناء عن إعادة إسناد تقدم ذكره، فيقال: عن الزهري به، ولابد في استعمالها من إسناد تام مذكور قبله، ولا تستعمل عقب الصحابي، بل يقال: فذكره، والأصل أنه إذا أطلق لفظ: «به» فإنه يشمل الإسناد والمتن ما لم يقيّد.
أخرجه النسائي من طريق فلان	تستعمل إذا حذف المخرج شيئًا من الإسناد بين المصدر وبين الراوي.
أخرجه عن فلان	تستعمل إذا كان المصدر يرويه مباشرة عن فلان دون واسطة.
اختلف عنه أو عليه	تستعمل العبارتان لبيان الاختلاف على راوٍ، ويستعمل الدارقطني (عنه)، ولعلها أقرب في هذا الاستعمال لغة.

اللفظ	الاستعمال
وتابعه، ووافقه	عند عطف رواية راوٍ على آخر، واتفقا على إسناده ومتنه، وإذا كان الاختلاف جزئيًا فيمكن استعمالها مقيدة؛ فيقال: وتابع فلان لكنه زاد فيه كذا.
وخالفه	عند عطف رواية راوٍ على آخر مخالف له في الإسناد أو المتن.
مقرونًا بغيره	إذا رواه المؤلف عن عدة رواة، وأراد المخرج أن يكتفي بذكر واحد منهم
ولم يذكر فلانًا، وأسقط من إسناده فلانًا، وزاد فيه فلان بين فلان وفلان	عبارات بيان الفروق بين الأسانيد
كرواية فلان	تستعمل للاستغناء عن إعادة إسناد، فتحال رواية راوٍ إلى رواية راوٍ آخر تقدمت روايته.



المبحث الرابع
سوق المتون ومقارنتها

• **تمهيد:**

عني المحدثون بألفاظ الأحاديث كما اعتنوا بأسانيدها تحصيلًا لتبليغ السنة كما وردت عنه ﷺ، وتعددت وجوه عنايتهم بألفاظ المتون عند الرواية والأداء والتخريج والتأليف.

ومع اتفاق جمهورهم على جواز الرواية بالمعنى إلا أن جماعة منهم تشدد في الرواية، وحرص على أداء الرواية بلفظها كما سمعها، حتى كان الإمام مالك يتحفظ من الباء والتاء والثاء في حديث رسول اللَّه ﷺ[١].

وجوّز جمهور السلف والخلف جواز الرواية بالمعنى إذا قطع بأداء المعنى[٢]، قال ابن سيرين: (كنت أسمع الحديث من عشرة، اللفظ مختلف، والمعنى واحد)، وقال وكيع: (إن لم يكن المعنى واسعًا فقد هلك الناس)[٣].

ونقص ضبطُ بعض الرواة فربما زادوا في الألفاظ أو نقصوا أو توسعوا في الرواية بالمعنى فأخطئوا في التعبير عن لفظ الحديث بلفظ غير مرادف[٤].

---

(١) انظر: جامع الترمذي ص ٨٩٢، والكفاية ص ١٧٨.

(٢) انظر: تدريب الراوي ٢/ ٩٩.

(٣) أسندهما الترمذي في جامعه كتاب العلل الصغير ص ٨٩١.

(٤) أسند الترمذي عن الإمام أحمد قوله: (ابن أبي ليلى لا يحتج به)، قال الترمذي: (إنما=

ونتيجة لاختلاف ألفاظ الرواة، وأثر هذا الاختلاف في صحة الحديث والاستنباط منه، اهتم أئمة السنة المؤلفون لدواوينها بالتمييز بين ألفاظ الرواة، وعزو كل لفظ إلى راويه، وممن اشتهر بذلك الإمامان: مسلم وابن خزيمة -رحمهما اللَّه-، والناظر في صحيحهما يلحظ دقة متناهية في ذلك بحيث ينصان على اختلاف الرواة ولو كان الخلاف في حرفٍ واحدٍ[(١)].

وتابعهم في التمييز بين ألفاظ الرواة والمصادر الحديثية: أئمة الحديث الذي صنفوا في التخريج، وتوسعوا في ذلك واختصروا بحسب نوع التخريج والغرض منه.

وعاب العلماء من توسع في حمل ألفاظ الرواة والشيوخ على بعضها، ولم يميز بين ألفاظهم[(٢)].

- **فوائد تمييز ألفاظ الرواة والمصادر:**

١- الدِّقة في العزو، والأمانة العلمية بنسبة اللفظ إلى قائله أو راويه أو مخرّجه.

= عنى إذا تفرد بالشيء، وأشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الإسناد، فزاد في الإسناد أو نقص، أو غير الإسناد أو جاء بما يتغير فيه المعنى، فأما من أقام الإسناد وحفظه وغير اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير به المعنى). جامع الترمذي كتاب العلل الصغير ص ٨٩١.

(١) قال السخاوي: (وقد اشتدت عناية مسلم ببيان ذلك حتى في الحرف من المتن، وصفة الراوي ونسبه) فتح المغيث ٣/ ١٨٣، وانظر مثلًا: صحيح ابن خزيمة ١/ ١٢ إذ ميّز بين لفظين أحدهما: (وقال)، والثاني: (ثم قال).

(٢) واستثنوا من كان حافظ متقنًا يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم، ولهذه المسألة - جمع الشيوخ تفاصيل وأحكام ليس هذا موضعها. انظر: شرح علل الترمذي ٢/ ٨١٦، وفتح المغيث ٣/ ١٨٤.

٢- جمع ألفاظ الحديث المختلفة بتتبع واستقصاء، لأن تمييز الألفاظ لا يكون إلا بذلك.

٣- القدرة على تعيين الألفاظ الثابتة في الأحاديث، والزيادات المدرجة والمطرحة من خلال الترجيح بين الألفاظ واعتبار منازل رواتها ومخرجيها[(١)].

٤- الاستفادة من تنوع ألفاظ الرواية عند شرح الحديث والاستنباط منه.

قال الإشبيلي في مقدمة الأحكام الوسطى مبينًا ميزة كتابه على كتاب أبي القاسم الزيدزي الذي ألف قبله: (وأيضًا فإن أبا القاسم عمد إلى الحديث؛ فأخرجه من كتب كثيرة، وترجم عليه بأسماء عديدة، ولم يذكر إلا لفظًا واحدًا، ولم يبين لفظ من هو، ولا من انفرد به، وقل ما يجيء الحديث الواحد في كتب كثيرة، إلا باختلاف في لفظ أو معنى، أو زيادة أو نقصان، ولم يبين هو شيئًا من ذلك، إلا في النزر القليل، أو في الحديث من المئة، أو في أكثر، أو فيما كان من ذلك، وليس الاختلاف في اللفظ مما يقدح في الحديث إذا كان المعنى متفقًا، ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله، ويعزى كل لفظ إلى الناطق به، وأما ما كان في الحديث من الاختلاف معنى أو زيادة أو نقصان، فإنه يحتاج إلى تبيين ذلك وتمييزه، وتهذيبه وتحصيله، حتى يعرف صاحب الحكم الزائد والمعنى المختلف وإنما ترجم رَحِمَهُ اللَّهُ على الحديث الواحد بما ترجم عليه من الكتب، لتعرف شهرة الحديث وإخراج الناس له، وعمدت أنا إلى الحديث وأخرجته من كتاب واحد، ولفظ واحد، وكذلك ذكرت الزيادة من كتاب واحد، وبلفظ

(١) ولا شك أن الغرض من ذلك كله: محاولة تحصيل اللفظ النبوي الذي تكلم به النبي ﷺ.

واحد ليعرف صاحب اللفظ ويتبين صاحب النص، وتقع نسبة الحديث إليه صحيحة)[١].

منهجية التمييز بين الألفاظ عند الجمع:

تقدم فيما سبق تنبيه المخرّج على العناية بجمع الألفاظ أثناء البحث في المصادر، وله في تحصيل ذلك أثناء الجمع -إجمالًا- طريقان:

١- كتابة لفظ كل مصدر تامًّا أثناء الجمع، ولا شك أن هذه الطريقة أدق، وتغني عن الرجوع للمصادر فيما بعد، إلا أنها تعسر عند كثرة مصادر تخريج الحديث، وتعدد طرقه.

٢- اعتماد لفظ أحد المخرجين وكتابته، وتدوين ما يختلف به كل راوٍ أو مصدر عن اللفظ الذي اعتمده المخرّج أولًا.

وهذه الطريقة أيسر وأوضح، لكن ينبغي العناية بكتابة جميع الفروق المؤثرة، والحذر من الخطأ في هذه المرحلة، لأنه سيترتب عليه ما بعده عند صياغة التخريج.

منهجية التمييز بين الألفاظ عند الصياغة:

الأصل في ذكر لفظ الحديث عند التخريج أن يبدأ بذكر لفظٍ للحديث، ويعزوه لمخرجيه، ويعيّن من أخرجه بهذا اللفظ، ثم يذكر فروق الألفاظ بين المخرجين، فهذه هي طريقة بيان الألفاظ إجمالًا.

ويمكن تقسيم صياغة مقارنة الألفاظ إلى حالتين:

الحال الأولى: أن تتشابه ألفاظ المخرجين، بحيث لا يكون الفرق بين

---

(١) الأحكام الوسطى ١/ ٦٨-٦٩.

الألفاظ إلا في حروف يسيرة، أو في كلمة مقاربة لا تؤثر في معنى الحديث.

وفي هذه الحال يُذكر لفظ الحديث، ويُعزى لجميع المخرجين، ويُعين صاحب اللفظ، وذلك بعبارة: (واللفظ لفلان)، فيفهم من العبارة أن ألفاظ بقية المخرجين متقاربة[(١)].

مثال: قول ابن عبد الهادي: (وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة، والمزابنة، والمخابرة، وعن الثنيا إلا أن تعلم. رواه أبو داود، والنسائي، وهذا لفظه، والترمذي وصححه)[(٢)].

وتستعمل هذه الصياغة أيضًا عند التخريج المختصر للحديث، وتقدم بيان المراد بالتخريج المختصر، وذلك مثل قولهم: (متفق عليه، واللفظ للبخاري).

الحال الثانية: أن يقع بين ألفاظ المخرجين اختلاف مؤثر، فيلزم حينئذ التفصيل، وبيان ألفاظ المخرجين، وعزوه لأصحابها بعد المقارنة.

ويكون ذلك باعتماد لفظ أحد المخرجين، ثم ذكر فروق الألفاظ الأخرى من زيادة ونقص ومخالفة.

- ويكون ذلك بالتنصيص على اللفظ المخالفة، وعزوها لمخرجها.

وذلك نحو قول ابن عبد الهادي في حديث ابن عباس: «**من أسلف في تمرٍ، فليسلف في كيل معلوم...**» الحديث، قال: (متفق عليه، وهذا لفظ

---

(١) ويلتحق به: إذا كان المقام مقام اختصار واختلفت الألفاظ اختلافًا كثيرًا لكنها متفقة في المعنى، فله أن يقول: «والمعنى واحد» كما جاء عن أبي داود، ونبه عليه السخاوي رحمهما اللَّه. انظر: فتح المغيث ٣/ ١٨٣.

(٢) المحرر رقم (٨٦٦) ص ٣٠٩.

مسلم، وفي لفظ البخاري: «من أسلف في شيء»).

- ويكون بيان الاختلاف أيضًا باستعمال ألفاظ المقارنة المختصرة، مثل: نحوه، بلفظ مقارب، بينهما اختلاف يسير، وفي أوله قصة)، ونحو ذلك مما سيأتي.

مثال: قال ابن عبد الهادي: (وعن ابن عمر أنه كان ينام وهو شاب أعزب لا أهل له في مسجد النبي ﷺ. كذا رواه البخاري، ورواه مسلم بنحوه)[1].

ويختار الباحث إحدى الطريقتين بحسب نوع التخريج، والغرض منه، وغالبًا ما يكون استعمال الطريقة الأولى في التخريج الموسع، وفيما إذا كان التخريج مرتبطًا بدراسة أو بحث فقهي أو عقدي يستفاد من ألفاظ الحديث في تقريره، وتستعمل الطريقة الثانية فيما سوى ذلك، وكثيرًا ما يحتاج إلى استعمال الطريقتين جميعًا بحسب حال الحديث وطرقه.

- **اعتبارات اختيار اللفظ المعتمد لمقارنة المتون الأخرى به:**

يجب على المخرِّج اعتماد لفظ ليرد القارئ إلى أصل يمكن من خلال تصور لفظ الحديث، ورد بقية الألفاظ إليه، ولهذا الاعتماد اعتبارات يأتي ذكرها، إلا أنه في بعض الأحوال يكون اللفظ معينًا قبل بدء الباحث بالتخريج، وذلك كمن يحقق كتابًا، ويريد أن يخرّج حديثًا فيه، فإن اللفظ المعتمد هو لفظ الكتاب المحقق، وسيقارن الباحث بقية الألفاظ المخرجة في المصادر بهذا اللفظ.

---

(١) المحرر رقم (٤٢٥) ص ١٦٤.

وأما إذا كان التخريج مطلقًا، ولم يقيد بلفظ معين فإنّ المخرِّج يختار لفظًا يعتمد باعتبار أحد الأمور التالية:

(١) الصحة.

فعند ذكر لفظ حديث خرّجه البخاري والنسائي والدارقطني: يعتمد لفظ البخاري فيذكره، ثم يقارن بقية ألفاظ المخرجين به.

(٢) تمام اللفظ.

وذلك أن الأولى أن يقدم من خرّجه بلفظ تام مطوّل على من اختصره، ليجتمع سياق الحديث تامًّا في موضع واحد، ثم يشير إلى مواضع الاختصار والنقص عند المخرجين الآخرين.

(٣) عناية مصدر التخريج بتحرير ألفاظ الحديث.

وأوضح تطبيق لذلك اختيار كثير من الأئمة حكاية لفظ مسلم على لفظ غيره، وغالب من صنف في الأحكام يعتمدون على صحيح مسلم في نقل المتون دون البخاري لعنايته بتمييز ألفاظها وسوقه لها تامة محررة، وقد نص الإشبيلي في مقدمة الأحكام الوسطى[١] على ذلك فقال: (وعلى كتاب مسلم في الصحيح عولت، ومنه أكثر ما نقلت)[٢].

(٤) تقدم تأليف المصدر.

فلا يختار لفظ كتاب متأخر مع وجوده في كتاب متقدم، فيقدم لفظ أبي داود مثلًا في حديث خرجه أبو داود (ت ٢٧٥ هـ) في سننه، على ما

(١) الأحكام الوسطى ١/ ٧٠.

(٢) وانظر: النكت لابن حجر ١/ ٢٨٣.

خرجه الضياء المقدسي (ت ٦٤٣هـ) في المختارة.

(٥) شهرة المصدر.

فيقدم لفظ المصدر المشهور على لفظ المصدر الغريب، مثل تقديم لفظ النسائي في حديث خرجه النسائي والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام.

ووجه التقديم تداول هذا الكتاب بين أهل العلم واعتمادهم عليه، مع سهولة مراجعة القارئ له لتوفره.

ومع هذا كله، فإن هذه الاعتبارات أغلبية، وقد يحتاج المخرج لتقديم لفظ لا توجد فيه كل هذه الاعتبارات، وذلك لفائدة أخرى في لفظ أحد المصادر.

ومما يجب على المخرج العناية بالتنبيه عليه في فروق الألفاظ ما يلي:

١- سبب ورود الحديث.

٢- تحديد الموضع الذي قيل فيه (كتبوك مثلًا).

٣- تحديد الوقت الذي قيل فيه (كعام الفتح مثلًا).

٤- تحديد أسماء الصحابة المذكورين إن كان في الحديث قصة مثلًا.

٥- تعيين أخطاء الرواة أو تصحيفاتهم إن ترتب عليها فائدة.

وأخيرًا، فإن التوسع في بيان اختلاف الألفاظ أو الاختصار في ذلك أمر يحكمه نوع التخريج والغرض منه، وطبيعة البحث المتعلق به.

فائدة:

إذا احتاج المخرج للإشارة لحديث طويل (كأن يكون شاهدًا للحديث، أو مخالفًا له) فإنّ له في اختصاره أربع طرق:

١- أن يذكر محل الشاهد منه، ويحذف الباقي مستعملًا ألفاظ المقارنة الآتي ذكرها في الجدول.

٢- أن يشير إلى موضوع الحديث، أو قضية الحديث الكبرى أو القصة الواردة فيه، مثل أن يقول: حديث الإفك، أو حديث الذباب أو حديث جبريل.

٣- أن يذكر أشهر جملة في الحديث، إن كان في الحديث جملة متداولة وشائعة بين أهل العلم، مثل: حديث إنما الأعمال بالنيات، وحديث: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»، وهو جزء من حديث مالك بن الحويرث.

٤- أن يذكر أول الحديث، ويحذف باقيه، ويعوض عن الحذف بإثبات نقاط ثلاث هكذا: (. . .) الحديث، وإنما يلجأ لهذه الطريقة إذا لم يتيسر له طريقة من الطرق الثلاث المتقدمة.

جدول عبارات مقارنة ألفاظ المتون المختصرة

النوع	اللفظ	توضيح الاستعمال
العبارات العامة	بلفظ أو بلفظ حديث فلان بمثله أو بمثل رواية فلان به[١]	عند تطابق الألفاظ
	بتمامه بطوله	عند إخراج الحديث تامًّا لم يختصر من لفظه شيء، والمعنى واحد، وإن اختلفت بعض الألفاظ.
	بلفظ مقارب بنحوه	عند وقوع الاختلاف في كلمات يسيرة، والتطابق في بقية الألفاظ.
	بمعناه	إذا اختلفت الألفاظ، واتفقت الروايات في المعنى.
الزيادة	وفي حديث فلان: (...)، وفي حديث فلان (....). بزيادة.... وفيه قصة مطولًا	والواجب أن يعين الزيادة أو موضعها فيقول: بزيادة لفظة كذا، أو بزيادة في أوله أو أثنائه أو آخره. وله أن يقتصر على ذلك، أو يعين موضوع القصة فيقول مثلًا: وفيه قصة قدومه ﷺ من غزوة كذا.
النقص	ببعضه مختصرًا	إذا اقتصر على جزء من لفظه، ولم يرو الباقي.
	وانتهى حديثه إلى قوله.. ولم يذكر قوله كذا، أو ولم يذكر أول الحديث أو آخره أو لم يذكر النهي عن السجود وليس في رواية فلان كذا	إذا اقتصر المصدر على تخريج أول اللفظ، ولم يذكر آخره.

(١) لفظ «بمثله»، و«به» يستعمل أيضًا في اختصار الأسانيد - كما تقدم -، واستعماله في الأسانيد (مع متونها) أكثر.

النوع	اللفظ	توضيح الاستعمال
أخرى	بتقديم وتأخير	والأولى بيان اللفظ المقدم أو المؤخر، فيقال: بتقديم لفظة أو جملة كذا.
	مع اختلاف يسير	
	يزيد بعضهم على بعض	وتستعمل غالبًا في بيان اختلاف ألفاظ الرواة، لا اختلاف المصادر
	مفرقًا[١]	ذا روى الحديث في أكثر من موضع من كتابه، ورواه
	ملفق (من عدة أحاديث)	إذا لم يجد الحديث بتمامه في مصدر واحد، كأن يجد الجملة الأولى في حديث أبي هريرة مثلًا عند أحمد، والجملة الثانية عند الطبراني من حديث ابن عباس.
	ولم أره بهذا السياق [٢]	تستعمل عند تخريج لفظ حديث وجدت بعض ألفاظه أو معانيه في المصادر الحديثية لكنها ليست مجتمعة أو موافقة للفظ المخرج.

مثال تدريبي:

الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ) حديث رقم (١٣٣٩): (عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبَّقِ الْهُذَلِيِّ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**دِبَاغُ الأَدِيمِ ذَكَاتُهُ**».

أحمد (ت ٢٤١ هـ) حديث رقم (١٩٥٦٠): (عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَتَى عَلَى قِرْبَةٍ يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَدَعَا مِنْهَا بِمَاءٍ وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: «**سَلُوهَا، أَلَيْسَ قَدْ دُبِغَتْ؟**»، فَقَالَتْ: بَلَى فَأَتَى مِنْهَا لِحَاجَتِهِ، فَقَالَ: «**ذَكَاةُ الْأَدِيمِ دِبَاغُهُ**»).

---

(١) وتستعمل غالبًا في عزو الحديث ابتداءً، لا في خصوص ذكر الألفاظ ومقارنتها.

(٢) انظر مثلًا: تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ص **٣٦٠** حيث قال: (حديث الخثعمية، رواه أهل الكتب الستة، ولم أره في شيء منها بهذا السياق).

أبو داود (ت ٢٧٥ هـ) حديث رقم (٤١٢٥): (عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبَّقِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ أَتَى عَلَى بَيْتٍ فَإِذَا قِرْبَةٌ مُعَلَّقَةٌ فَسَأَلَ الْمَاءَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: **دِبَاغُهَا طُهُورُهَا**».

النسائي (ت ٣٠٣ هـ) (٤٢٤٣): (عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ دَعَا بِمَاءٍ مِنْ عِنْدِ امْرَأَةٍ، قَالَتْ: مَا عِنْدِي إِلَّا فِي قِرْبَةٍ لِي مَيْتَةٍ، قَالَ: «**أَلَيْسَ قَدْ دَبَغْتِهَا؟**»، قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: «**فَإِنَّ دِبَاغَهَا ذَكَاتُهَا**»).

- **نماذج صياغة مقارنة ألفاظ الحديث:**

نموذج (١): (صياغة مختصرة، واختيار لفظ الطيالسي لتقدم مؤلفه).

.... أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**دِبَاغُ الأَدِيمِ ذَكَاتُهُ**»، رواه الطيالسي - وهذا لفظه -، وأحمد، وأبو داود، والنسائي، وفي أوله عند أحمد وأبي داود والنسائي قصة.

نموذج (٢): (صياغة مطولة، واختيار لفظ أحمد لتمامه وشموله).

.... عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَتَى عَلَى قِرْبَةٍ يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَدَعَا مِنْهَا بِمَاءٍ وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: «**سَلُوهَا، أَلَيْسَ قَدْ دُبِغَتْ؟**»، فَقَالَتْ: بَلَى فَأَتَى مِنْهَا لِحَاجَتِهِ، فَقَالَ: «**ذَكَاةُ الْأَدِيمِ دِبَاغُهُ**»، أخرجه الطيالسي، وأحمد، وأبو داود، والنسائي، واللفظ لأحمد، واقتصر الطيالسي على قوله: «**دباغ الأديم ذكاته**» ولم يذكر القصة، وعند أبي داود النسائي: «غزوة تبوك»، ولم يذكر أبو داود سؤاله عن الدباغ، وعنده: «**دباغها طهورها**»، وعند النسائي: «**فإنَّ دباغها ذكاتها**».

نموذج (٣): (صياغة مختصرة، واختيار لفظ أحمد لتمامه وشموله).

.... أخرجه الطيالسي مختصرًا، وأحمد -واللفظ له-، وأبو داود والنسائي بنحوه.

الخاتمة

• أهمية العناية بتحرير صياغة التخريج ؛ لما يترتب على ذلك من صحة النتائج والأحكام، وإيصال الأفكار بحسن عبارة ونظام، وتحقيق مقاصد التخريج، وغير ذلك.

• تستمد صياغة التخريج من تصرفات وعبارات الأئمة في الكتب المسندة، وكتب التخريج، وتطبيقات التخريج في كتب المحدثين المتقدمين والمعاصرين في سائر الفنون.

• من أجود وسائل تنظيم معلومات التخريج: رسم شجرة الإسناد ورقيًّا أو إلكترونيًّا، وتكون مخططًا مناسبًا يعتمد عليه الباحث في دراسة الحديث وصياغة تخريجه.

• عزو الحديث للمصادر الحديثية في التخريج له أغراض وفوائد متعددة، والأصل في العزو أن يكون للكتب المسندة مرتبة على وفيات مؤلفيها مستعملًا عبارات العزو المناسبة كأخرجه أو علَّقه أو نحو ذلك، ولذلك تفصيلات واستثناءات مذكورة في البحث.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

١- **الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ**، تأليف أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، ١٤١٦ هـ.

٢- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، لابن ماكولا، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر دار الكتاب الإسلامي القاهرة، ١٩٩٣، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية.

٣- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، لعمر بن علي ابن الملقن، تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخران، دار الهجرة، ط ١.

٤- **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمد مرتضى الزبيدي، دار الفكر.

٥- **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣هـ)، دار الفكر.

٦- **تاريخ دمشق**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة اللَّه المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١ هـ)، تحقيق عمر بن غرامة العمري.

٧- **التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل**، تأليف بكر عبد اللَّه أبو زيد، دار العاصمة، ط ١، ١٤١٣ هـ.

٨- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

٩- **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم**، لابن جماعة.

١٠- **التلخيص الحبير = التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز**، للحافظ ابن حجر، تحقيق د. محمد الثاني، دار أضواء السلف، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

١١- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، قدم له وحقق بعض أجزائه عبد السلام هارون، نشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

١٢- **جامع الترمذي**، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق مشهور حسن سلمان، دار المعارف.

١٣- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، لأحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض، ١٤٠٣ هـ.

١٤- **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام**، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت٦٧٦ هـ)، تحقيق حسين الجمل، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٨ هـ.

١٥- **الرسالة المستطرفة**، لمحمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، ط ٦، ١٤٢١ هـ.

١٦- **شرح علل الترمذي**، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، ط ١، ١٣٩٨ هـ.

١٧- **صحيح ابن خزيمة**، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٣٩٥ هـ.

١٨- **صحيح البخاري**، لأبي عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري، مطبوع مع فتح الباري. الطبعة السلفية.

١٩- **صحيح مسلم،** لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية - إستانبول - تركيا، مصورة عن الطبعة الأولى.

٢٠- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث،** لأبي عبد اللَّه محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق علي حسين علي، نشر إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس، ط ١، ١٤٠٧ هـ.

٢١- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات،** لمحمد بن عبد الحي الكتاني، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط ٢.

٢٢- **الكفاية في علم الرواية،** للخطيب البغدادي، المكتبة العلمية.

٢٣- **المحرر في الحديث،** لمحمد بن أحمد ابن عبد الهادي، تحقيق عادل الهدبا ومحمد علوش، دار العطاء للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

٢٤- **مختار الصحاح،** لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت بعد سنة ٦٦٦هـ)، تحقيق حمزة فتح اللَّه، ترتيب محمود خاطر، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨ هـ.

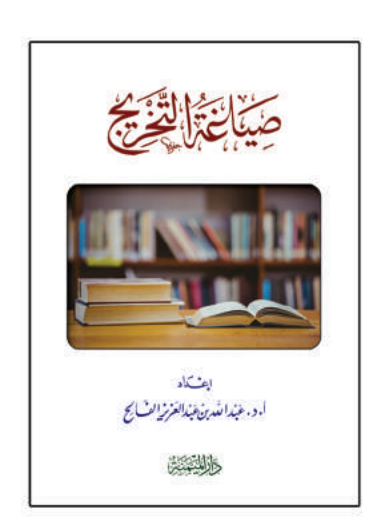
٢٥- **المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها،** للدكتور عبد الصمد بن بكر عابد، دار الفضيلة.

٢٦- **ملء العيبة بما جُمع بطول الغَيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطَيبة،** لمحمد بن عمر ابن رشيد الفهري، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجه، دار الغرب، ط ١، ١٤٠٨ هـ.

* * *

فهرس الموضوعات

* * *







المدينة المنورة جنوب الجامعة الإسلامية
هاتف: 00966148473148
جوال: 00966558343947



سورية - دمشق
هاتف: 00963115827281
جوال: 00963933119455
daralmimna@gmail.com


ISBN 978-603-02-7083-5
9 786030 270835